

## اقتصاد العراق: أزمة المورد النفطي وما بعدها

الدكتور أحمد إبريهي علي

أعدت هذه الدراسة على مراحل منذ بداية أزمة انخفاض أسعار النفط، في محاولة إعادة التحليل للتعرف على إمكانات تنمية اقتصاد العراق. وذلك انطلاقاً من عجز المورد النفطي عن موازنة الاستيرادات وبقية الطلب على العملة الأجنبية في المستقبل؛ والذي يمثل القيد الأشد على النشاط الاقتصادي بأكمله. ولذا نراجع بنية الإنتاج ومصادر الدخل والتصرف به؛ وسوق النفط والكلفة والربح، مع إطار تمهيدي للصادرات غير النفطية. من المهم التركيز على العوامل الحاكمة للحركة الكلية دون طمسها في كثرة التفاصيل الثانوية.

## اولا // خصائص اقتصاد العراق والملاح الكلية:

### 1- الإنتاج ومصادر الدخل والاستثمار:

يقدر الناتج المحلي الإجمالي، 255 ترليون دينار بالأسعار الجارية عام 2018، والسكان لنفس السنة 38.3 مليون نسمة، ليبلغ المتوسط للفرد 5667 دولار بموجب اسعار الصرف الاعتيادية، ويعادل 9.3% من نظيره للولايات المتحدة الأمريكية و51.6% من المتوسط العالمي؛ والدخل القومي 245 ترليون دينار ومتوسطه للفرد 5445 دولار. والعراق ضمن مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل في الطرف الأدنى للشريحة العليا من هذه المجموعة، التي تصنف دولها في فئتين بمعيار متوسط إجمالي الناتج القومي للفرد بالدولار الأمريكي الجاري: الدنيا بين 1006 و3955 والعليا بين 3956 و12235؛ والإجمالي يتضمن الاندثار أينما ورد، والفرق بين القومي والمحلي صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

وأسهمت القطاعات من غير النفط الخام بتوليد 54.33% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 بضمنها 4.53% منه للزراعة والتعدين غير النفطي والصناعة التحويلية. وعند النظر في مكونات الناتج غير النفطي فالقطاعات الثلاثة، أنفاً، لها 8.34%، والتشييد والكهرباء والماء 12.92%؛ وبقية الأنشطة، أي قطاع الخدمات بالتعريف الواسع، 78.74%. وللقطاع العام، تقريباً، 39% من الناتج غير النفطي والباقي للقطاع الخاص 61%.

ويتبين بوضوح ان النشاط الاقتصادي خارج النفط الخام خدمي بصفة عامة. ويفتقر اقتصاد العراق على نحو استثنائي لأساس إنتاجي زراعي وصناعي، لأن 91.66% من الناتج غير النفطي في البناء والتشييد والكهرباء والماء والأنشطة غير السلعية. ويلاحظ تقلص نسبي سريع في الزراعة والصناعة التحويلية إذ كان ناتج القطاعين يعادل 27.8% من ناتج الخدمات بالتعريف الواسع عام 2005 أصبح 9.3% عام 2018. وتستحوذ الخدمات على حوالي 60% من القوى العاملة عام 2019، و18% في الزراعة و22% في بقية القطاعات وهي: التعدين والاستخراج، بما في ذلك النفط والغاز، والصناعة التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء والماء. ومن مقارنة حصة الخدمات في الناتج مع حصتها في القوى العاملة يظهر أن متوسط القيمة المضافة للعامل في الخدمات أعلى منها لبقية القطاعات عدا النفط الخام وفي الزراعة بالغة الانخفاض. وان سعة التفاوت بين الأنشطة في إنتاجية العمل، او القيمة المضافة للعامل، من سمات التخلف إذ تتقارب إنتاجيات العمل مع التطور أكثر فأكثر. ويكرّس هذا النمط من الحركة، التزايد السريع في هيمنة الخدمات وتراجع السلع، الخاصية الربعية والتي وصلت ذروتها في العراق إذا ما أضيفت الى الصورة ابعادها الأخرى المهمة: هيمنة النفط على توليد الدخل ودورته في الاقتصاد الوطني وتمويل الأنفاق الحكومي وموارد العملة الأجنبية.

وازدادت كمية النفط المُنتج بنسبة 3.8% في الفصل الثالث عام 2019 مقارنة مع نفس الفصل من عام 2018 لكن القيمة المضافة النفطية قد انخفضت تبعا لتغير أسعار النفط، وقد تراجعت الكمية المصدرة حسب بيانات وزارة التخطيط. وارتفع الناتج من غير النفط الخام بنسبة 4.1% بالأسعار الجارية.

ومن أخطر نتائج التعثر التنموي، أو تأجيل المهمة الكبرى للنهوض الاقتصادي، التخلف الشنيع للصناعة التحويلية حيث متوسط القيمة المضافة للفرد من السكان في هذا القطاع 108 دولار. وهي استثنائية في ضآلتها مقارنة بمجموعة الدول التي ينتمي إليها العراق حيث المتوسط للفرد 1923 دولار؛ وفي ألمانيا 9097 دولار للفرد، وفي كوريا الجنوبية 8218 دولار للفرد. وفي المجموعة الدولية التي تضم العراق تسهم الصناعة التحويلية بما يقارب 70% من صادرات السلع عام 2018، وكذلك في الدول عالية الدخل، و86% في الدول النامية لشرق آسيا والمحيط الهادي. فكيف يستطيع العراق التحرر من تقلبات اسعار النفط في مورد العملة الأجنبية مع هذا التخلف الصناعي. ولا تخفى على ذوي الاطلاع حقيقة التلازم المحكم بين التصنيع والتحويلات الاقتصادية العميقة في مسار الانتقال نحو عتبة الدول المتطورة.

كانت معدلات التضخم منخفضة: وهي على التوالي 0.1%، 0.2%، و0.4%، و 0.2% للسنوات 2016-2019، أي أقل من نصف الواحد بالمائة، وهي أوطأ معدلات تضخم في العالم. ويفسر هذا الجمود في حركة الأسعار باندني الطلب الكلي دون المستوى الكافي لتشغيل الطاقات الإنتاجية. وفي عام 2020، بعد صدمة كورونا، ينخفض الطلب الكلي أكثر ويتراجع مستوى النشاط الاقتصادي، دون ما كان عليه عام 2019، لانخفاض الأنفاق الحكومي ارتباطا بأزمة المورد النفطي. ومن المعروف ان الأنفاق الحكومي، وعلى الأخص في العراق، هو العامل الرئيس في تحديد الطلب الكلي وبالتالي حجم النشاط الاقتصادي وهذا الدور، للأنفاق الحكومي بمنتهى الأهمية، إضافة على إدامة الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية بالاستثمار. وتعني معدلات التضخم الواطنة تلك، من جهة أخرى، استقرار القوة الشرائية للدينار العراقي وجدارته العالية لحفظ قيمة الثروة مقارنة بالأغلبية الساحقة من العملات في العالم.

تعويضات المشتغلين في القطاع العام 43.8 ترليون دينار منها، تقريبا، 1.9 في النفط الخام و41.9 ترليون دينار في القطاع العام غير النفطي بنسبة 76.2% من ناتجه المحلي. وأغلب تعويضات المشتغلين في القطاع العام تدفع من الموازنة العامة. ومن تجارب عينة كبيرة من دول العالم تنخفض نسبة تعويضات المشتغلين من مجموع الأنفاق الحكومي التشغيلي لكنها في العراق ترتفع، وهذا الاتجاه من نتائج الانحسار النسبي للإنتاج السلعي الذي اوضحته البيانات آفأ.

أما تعويضات المشتغلين في القطاع الخاص فتقدر بنحو 26.1 ترليون دينار بنسبة 30.7% من ناتجه المحلي. ويتضح من تلك العلاقات تآكل الوظيفة الإنتاجية للقطاع العام الى جانب غلبة الإنتاج الفردي والعمالة غير الأجرية في القطاع الخاص.

أظهرت التقديرات المنشورة ان راس المال، العيني، على المستوى الوطني دون المتوقع قياسا على التناسب المألوف بين الناتج وراس المال. وقد تفسر هذه الصفة بغلبة الإنتاج الخدمي كما تقدم اي الأنشطة خفيفة راس المال. ومع هذه تلمز الإشارة الى التكاليف المرتفعة للتكوين الرأسمالي في القطاع العام لتدني كفاءة إدارة الاستثمار وهشاشة الرقابة وأسباب أخرى.

وتلاحظ في القطاع الخاص ضآلة تراكم رأس المال بصفة عامة وخاصة في ميادين الإنتاج السلعي، إذ يتجه الى السكن والتجارة والسياحة ومطاعم ... وسواها من الأنشطة الثانوية والهامشية. ولم ينتفع من وفرة العملة الاجنبية والمعدلات المنخفضة للضريبة أو حتى انعدامها على نحو نادر في دول العالم.

وبقي الاستثمار الأجنبي خارج قطاع النفط ، على قلته، في الأنشطة الثانوية وترد عليه الكثير من الملاحظات من جهة الوظيفة التنموية. والاستثمار الأجنبي في تعريفه الواسع يشمل ليس فقط الاستثمار المباشر بل جميع التدفقات من غير العمليات الجارية لميزان المدفوعات؛ ومثلما يستقبل البلد تدفقات من الخارج ثمة أخرى خارجة، فما هي المحصلة، الجواب معروف من متطابقات الحساب الاقتصادي الكلي وهو: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي تساوي بالضبط ، دائما وأبدا، عجز، او فائض، الحساب الجاري. فعندما يعمل الاقتصاد مع فائض في العمليات الخارجية الجارية، اي ان صادرات السلع والخدمات وتحويلات الدخل من الخارج أكبر من الاستيرادات ومدفوعات الدخل للخارج، يكون الاستثمار الأجنبي الخارج أكبر من الداخل أي ان الحصيلة سالبة والعكس صحيح. وهكذا نستدل على ان الاستثمار الأجنبي يبقى ثانويا وبالمتوسط العالمي، الداخل هو الخارج، لا يتعدى نطاق 3% من الناتج المحلي او نحو ذلك. ولا يمكن تصور ان العراق يستطيع المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي على نحو متميز حتى لو تمثل في جهازه الحكومي وقطاعه الخاص جميع المعايير التي ينشرها البنك الدولي ومؤسسات أخرى.

ومما يؤسف له ان التطلع نحو الاستثمار الأجنبي في أغلب الدول النامية قوامه حكايات ومقالات صحفية أكثر من ارتكازه على معرفة منهجية تساعد على تصور موضوعي لاقتصاد العالم.

بدا تكوين رأس المال الثابت، الإضافة السنوية من الأصول الثابتة في البنى التحتية والطاقات الإنتاجية، من مستويات بالغة الانخفاض مطلع القرن الحالي على خلفية الحصار. ويقدر بالمتوسط السنوي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي 17.3% للسنوات 2005-2018، وفي السنة الأخيرة 12.9%، وأعلاها في السنوات 2013-2016 ، ولا نجزم بدقة هذه البيانات لكنها قريبة من الواقع. في العالم لنفس السنوات متوسط تلك النسبة 23.8%؛ وفي الدول متوسطة الدخل 28.3% ؛ وفي كوريا الجنوبية والصين 30.3% و 43% على التوالي. ومنها يستنتج كم ان الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى جهد استثماري أعلى، بتكاليف أدنى، بمضمون رفع معدلات مراكمة الأصول العينية لتطوير البنى التحتية والطاقات الإنتاجية بوتيرة أسرع. فالعبرة ليست بالأنفاق بل بما يُشيد حقيقة على الأرض والكفاءة. ويُنتظر من القطاع العام الاضطلاع بالدور الرئيسي في الاستثمار لأنه يشكل ثلثي الاقتصاد الوطني بدلالة الناتج، ويستحوذ على أكثر من ذلك في القدرات الإدارية والتنظيمية والتقنية والخبرة في الاتصالات الدولية التي تتطلبها عمليات الاستثمار المعقدة.

## 2- المالية العامة وقطاع المال:

للسنوات 2011-2018 بلغت إيرادات الموازنة العامة ذروتها عام 2012 بحوالي 120 ترليون دينار؛ أما النفقات فقد وصلت اعلى مستوياتها عام 2014 في نطاق 125 ترليون دينار. وفي عام 2016 أوطأ الإيرادات والنفقات 54 ترليون دينار و74 ترليون دينار على التوالي. وأعلى إيرادات من غير النفط الخام 12 ترليون دينار تقريبا عام 2017.. لكن تلك البيانات تقديرية أيضا في بعض مكوناتها. وتذبذب الإيرادات واضح ومتوقع طالما النفط هو المصدر الرئيس للتمويل وإيراداته يتحكم بها السعر في سوقه الدولية. كما ان ربط الأنفاق الحكومي ميكانيكيا بالإيرادات يعني الارتباك الدائم وعدم انتظام الطلب والتشغيل. وبدل الحجم المحدود للإيرادات غير النفطية أن توسع الاقتصاد غير النفطي لا يقدم حلاً لمعضلة

تمويل الأنفاق العام ما لم تتغير بنية الاقتصاد حسب الأنشطة وتنظيمه، مع توجه مختلف في فلسفة وإدارة تطوير الإيرادات العامة.

رصيد الدين الداخلي على الحكومة 41.8 ترليون دينار عام 2018 بزيادة 32.3 ترليون دينار عن عام 2014 وهو منخفض نسبة الى الناتج المحلي مقارنة بمجموعة الدول متوسطة الدخل. أما الدين الخارجي فقد ازداد رصيده بمقدار 9.4 مليار دولار عام 2018 عن مستوى عام 2014 وفي هذه السنة كان أدنى منه لعام 2011 والحصيلة زيادته بمقدار 5.4 مليار دولار عما كان عليه عام 2011، بيانات وزارة التخطيط. وتوضح هذه المؤشرات أن الاقتصاد العراقي لا يمكن ان يوصف بثقل المديونية؛ ولم يسفر تعاون العراق مع المؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة، وكثافة اتصالاته الخارجية عن إقراض سخي. وفي نفس الوقت لا يبدو ان الدول المتقدمة والغنية تريد مشاركة جادة في إعادة الأعمار أو تدفق استثمارات أجنبية ذات تأثير واضح. ومن الضروري إعادة تقييم تجربة العراق في هذا المجال قبل التطلع نحو دعم خارجي في ازمته الحالية.

وازدادت ودائع القطاع الخاص في المصارف من حوالي 25 الى 30 ترليون دينار وهي منخفضة نسبة الى حجم الاقتصاد العراقي بالمقارنة الدولية. وحجم الائتمان 41 ترليون دينار أكبر من الودائع لكنه دون الحجم المناسب للناتج المحلي. مجموع رؤوس اموال الشركات المساهمة لم يزل واطناً وهذه الصفة من نتائج التخلف التنظيمي للقطاع الخاص، وأغلب الأسهم المتداولة في السوق للمصارف. وقد تزايدت رؤوس أموال المصارف من 4 ترليون دينار تقريباً عام 2011 الى 15 ترليون دينار عام 2018 وتُلاحظ العطالة النسبية في رؤوس أموالها لعدم كفاية الودائع، وبالتالي الائتمان، لتشغيلها.

إجمالي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي، ذهب وعملة أجنبية واستثمارات في الخارج، حوالي 66.6 مليار دولار، بيانات البنك المركزي آذار 2020. وفي نوفمبر، تشرين الثاني، 2019 بلغ الأساس النقدي، ودائع المصارف في البنك المركزي والعملة المصدرة، 77.2 ترليون دينار، علماً ان العملة المصدرة هي العملة في التداول خارج المصارف إضافة على المقدار الذي تحتفظ به المصارف لطلبات زبائنها؛ والنقود بالتعريف الضيق، العملة في التداول والودائع الجارية، 86.5 ترليون دينار؛ والنقود بالتعريف الواسع 102.9 ترليون دينار.

وفي نهاية عام 2018 كانت النقود بالتعريف الضيق 77.83 ترليون دينار منها 40.5 ترليون دينار عملة في التداول، خارج المصارف، والباقي ودائع جارية؛ وعند إضافة الودائع الأخرى 17.6 ترليون دينار تكون النقود بالتعريف الواسع 95.4 ترليون دينار، وهي ليست كبيرة، وتسمى نسبتها الى الناتج المحلي العمق المالي. ومع تزايد الودائع بالتفاعل مع الائتمان تتكاثر النقود بأسرع من نمو الناتج، ليصبح اقتصاد العراق أعمق مالياً. وتقترن زيادة العمق المالي مع ارتفاع نسبة الأسهم وسندات الدين الى الناتج، وكلما كان الاقتصاد اعمق مالياً يصبح أكثر تحملاً للدين الحكومي.

## ثانيا // أسعار النفط وفائض الإنتاج:

### 1- الطلب على النفط والفائض:

بعد عام 1974 انتهجت الدول المتقدمة سياسة جديدة قوامها خفض التدرجي لكثافة الطاقة في الوحدة الإضافية من الناتج، وتوحي خفضا أشد في النفط لصالح الغاز ومصادر الطاقة من غير الوقود الأحفوري. بين عامي 1965 و1974 كان المعدل السنوي لنمو الطلب على الطاقة 4.89% والنفط 6.65% في العالم. بينما إنخفض نمو الطلب على الطاقة الى 1.93% والنفط 1.37% سنويا بين عامي 1974 و2000. ان توظيف البحث والتطوير التكنولوجي R&D للحد من استخدام الطاقة عموما، والنفط خاصة، كان واضحا مُعلنا. لكن العامل التقني لم يكن وحده، بل تغير إقتصاد الدول المتقدمة في بنيته القطاعية نحو إقتصاد ما بعد الصناعة. وعلى سبيل الأيضاح إرتفعت حصة الخدمات، القطاعات غير المنتجة للسلع، من 46.9% الى 71% في توليد الناتج المحلي الفرنسي بين عامي 1960 و2018؛ ولآخر سنة توفرت عنها بيانات تقلص إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الى 8.8% و11.2% في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي؛ ولدى الدولتين أصبح إسهام الزراعة في الناتج المحلي دون 1%، في بريطانيا 0.63% والولايات المتحدة 0.92%. تلك البنية الإنتاجية الجديدة أثرت في الطلب على الطاقة والنفط بالعلاقة مع نمو الدخل القومي للدول المتقدمة. ومن نتائج ذلك التحول في الإقتصاد والسياسات، بما فيها الضرائب والرسوم التي تعين الأسعار النهائية للمنتجات النفطية، هبط النمو السنوي في الطلب على النفط لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD من 6.16% للسنوات 1965-1974 نحو دون الواحد بالمائة 0.77% للمدة 1974-2000، مع ان هذه المجموعة تضم دولاً ناهضة وليست جميعها متقدمة؛ وفي الأتحاد الأوربي تراجع من 6.89% الى 0.12% سنويا.

ومنذ عام 2000 أخذ حجم الطلب على النفط بالتناقص في دول OECD بعد ان توقف نموه ؛ وفي الأتحاد الأوربي يتناقص بنسبة 0.54% سنويا. ومع ذلك عوّض زخم النمو والتصنيع في آسيا عموما، والصين خاصة، نقص الطلب على الطاقة والنفط في الدول المتقدمة. وفي العقدين من القرن الحالي حتى عام 2018 كان نمو الطلب على الطاقة 2.21% والنفط 1.46% سنويا في العالم. ونلاحظ ان الزيادة النسبية السنوية في الطلب على النفط أعلى قليلا من نمو السكان لنفس الفترة 1.21% والأخير في طريقه نحو معدلات أدنى.

ويبدو ان النمو الأقتصادي في الصين ينتقل الى طور جديد، مغادرا مرحلة التصنيع المعجل، ويقدر بحوالي 6.1% عام 2019 وربما 5% عام 2020. ولا يخفى ان الأعجوبة الصينية في نمو الأقتصاد والتجارة الخارجية كان لها الدور الكبير في تماسك إقتصاد العالم وحيويته ونمو الطلب على النفط حتى الآن. والهند دون النمو الصيني في طوره الجديد ومع حجمها الأقتصادي، بمتوسط دخل للفرد قريبا من 2000 دولار، لا تُقدّم وعدا بتكرار التجربة الصينية ، على الأقل في القريب العاجل، وايضا بقية جنوب آسيا. كما ان الدول الناهضة بصفة عامة مهددة بالمكوث داخل شرك الدخل المتوسط. وعند إضافة رهاب التلوث البيئي الذي يهيمن على الخطاب التنموي في العالم، فمن المتوقع تزايد ضغط العوامل الكابحة لأستخدام النفط على نطاق العالم بأسره.

وإذا ما حصل تقدم جوهري في السيطرة على إنتاج الكهرباء بالوقود النووي، وانتشر على نطاق أوسع، بالتزامن مع السيارة الكهربائية، يترتب على تلك التطورات المحتملة صدمة لا يستهان بها لأقتصاد الدول النفطية. بيد ان التغييرات التقنية وتوظيفها الأقتصادي تدريجية، عادة، والقراءة المتأنية للتاريخ لا تسمح بالمبالغة. أما الطاقة المتجددة فمن المستبعد منافستها للوقود الأحفوري، على نحو ملموس، في العقدين القادمين على الأقل، والوقود الحيوي لا يمكن التوسع به لأسباب مبينة في محلها.

ولاستكمال عرض الحقائق الأساسية نبين ان إنتاج دول منظمة أوبك تزايد بنسبة 8.88% سنويا بين عامي 1965 و 1974 ؛ بينما بقي قريبا من الثبات في المدة المتبقية حتى عام 2000 إذ نما طفيفا، حوالي خمس الواحد، 0.17% سنويا. ومنذ عام 2000 بقي نموه واطنا 1.26% سنويا. وبذلك تقلصت حصة أوبك من مجموع النفط المنتج في العالم الى جانب الزيادة الكبيرة في طلبها الداخلي عليه.

من بيانات آخر تقرير شهري أصدرته أوبك عن سوق النفط العالمي بلغ الطلب على النفط 99.67 مليون برميل يوميا عام 2019 بزيادة 830 ألف برميل يوميا عن السنة السابقة وهي زيادة طفيفة أقل من 1%؛ بينما كانت الزيادة في إنتاج النفط من خارج أوبك 1.980 مليون برميل يوميا لنفس السنة. بمعنى ان فائض العرض متحقق إلا إذا أهدمت أوبك على خفض انتاجها بمقدار 1.150 مليون برميل يوميا عما كان عليه عام 2018. وعند مقارنة عام 2018 مع العام السابق نجد ان الزيادة السنوية في الطلب العالمي 1.42 مليون برميل يوميا؛ وزيادة الإنتاج من خارج أوبك 2.97 مليون برميل يوميا. وهكذا يتضح ان فائض العرض صار من خواص السوق النفطية. وللحفاظ على الأسعار دون تدهور يتطلب الأمر مجموعة متحالفة من المنتجين تزاوّل دور المنتج الأخير، اي تكفي بإنتاج الفرق بين الطلب العالمي والإنتاج من خارجها.

وعلى فرض استمرار هذا الفرق الكبير، بين زيادة الإنتاج من خارج أوبك والزيادة السنوية في الطلب العالمي، تواجه دول منظمة أوبك صعوبات متزايدة في مزاولة دور المنتج الأخير.

وهنا تنشأ حلقة مفرغة، لا شك في ذلك: أوبك تحافظ على السعر بين 60 الى 70 دولار، يبقى الإنتاج من خارجها متزايدا بما يفوق الزيادة السنوية في الطلب، لأن السعر يشجع على الاستثمار في التراكم الجيولوجية المعقدة والنفوط غير التقليدية. وللحفاظ على الأسعار من فائض الإنتاج المحتمل تُقلص إنتاجها ... ثم يستمر التقليل وتنحسر حصتها في السوق العالمية. ومن الواضح أن خسارة أوبك نتيجة خفض الإنتاج أدنى كثيرا من خسارتها بقبول الأسعار الواطئة. هذا صحيح في الأمد القصير والمتوسط ولكن ماذا بشأن الأمد البعيد، آخذين بالأعتبار حضور الأطروحة البديلة بقوة أيضا " لنترك الأسعار تنخفض حتى ينسحب المنتجون بالتكاليف العالية ويتوقف الاستثمار في النفوط غير التقليدية ليعود السعر مرتفعا". لكن ارتفاع السعر بعد مدة من إنخفاضه سوف يُعيد نمو الإنتاج النفطي من خارج أوبك، وتكرر الدورة ... إلى أمد يطول. وفي هذا المعترك تحتاج أوبك الى تعاون بقية المصدرين، وايضا لا يستبعد توجه بعض الدول الى تقديم إعانات سخية للمنتجين بالتكاليف العالية للاستمرار على الاستثمار والإنتاج حتى لو إمتنعت أوبك عن خفض الإنتاج لتعديل الأسعار. في السنوات القريبة القادمة ثمة فرصة لتعاون أوبك مع روسيا، وللدول الأخرى سياساتها أيضا.

المتوقع لعام 2020 زيادة الطلب العالمي بمقدار طفيف 60 ألف برميل يوميا ، بينما يزداد الإنتاج من خارج أوبك بما يقدر 1.770 مليون برميل يوميا. ولذا يتطلب الحفاظ على السعر خفضا مناسباً في الإنتاج قد يصعب الاتفاق على توزيع أعبائه.

الفائض النفطي ، كما تقدم، لا يُفسر فقط بعدم نمو الطلب عام 2020 بل كان من قبل. ولا بد من الانتباه الى تعثر أو إعاقة الإنتاج في إيران وليبيا وفنزويلا ، ولو عادت هذه الدول الى وضعها الاعتيادي فإن الزيادة المحتملة في الإنتاج قد تصل الى 3 مليون برميل يوميا، ضمن أوبك، بالإضافة الى المستويات الحالية. ويقتضي الأمر، آنذ، إستراتيجيات مختلفة على المستوى الوطني والمنظمة بمجموعها بفرض بقائها فاعلة. يبين التقرير الأخير للمنظمة ان انتاجها قد نقص بمقدار 546 ألف برميل يوميا في شباط ، فبراير، عام 2020 عن مستوى كانون الثاني ، يناير، من نفس السنة؛ لكن إنتاج السعودية قريب من معدلات عام 2019 وأدنى من عام 2018 بين نصف مليون برميل الى 600 ألف برميل يوميا.

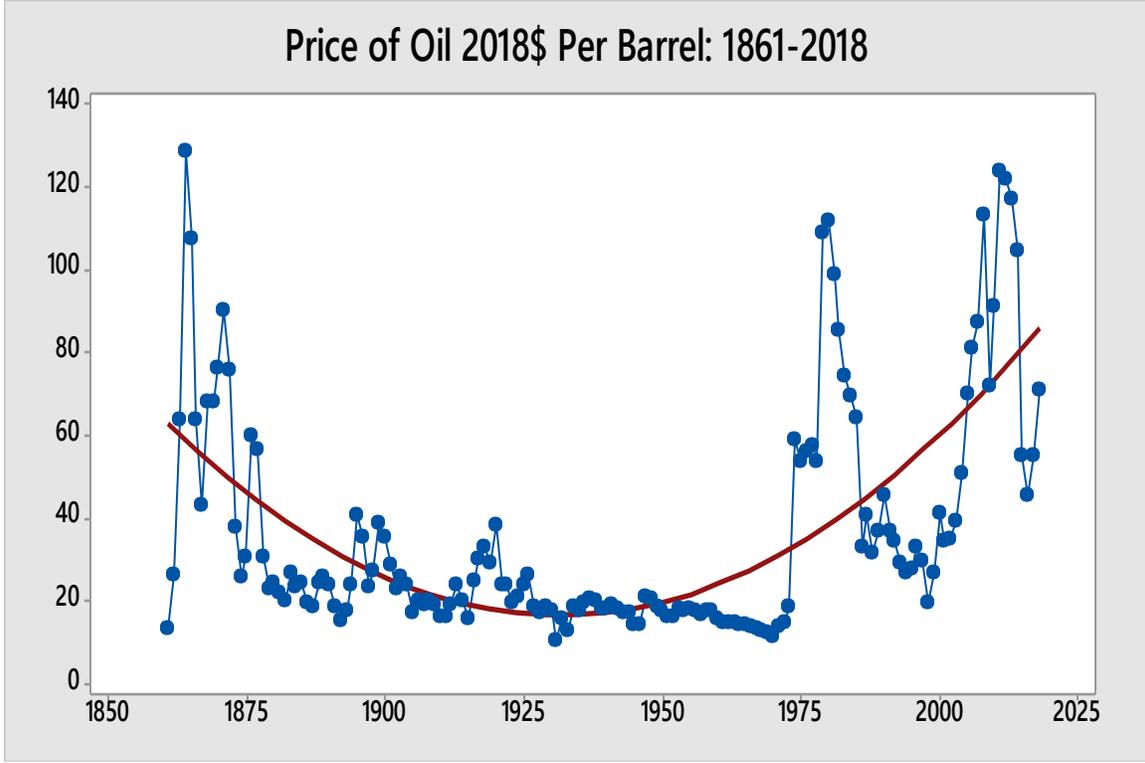
الإنتاج على المستوى الكلي، ووتائر نموه والتغيرات المنتظمة في بنيته، وارتباط قطاع الطاقة باليات نظام الاقتصاد العالمي والمستحدثات التقنية، وفي ضوء الأنماط المعروفة لحركات الأسعار والتكاليف، والسياسات التي زاولتها دول العالم فعلا، تلك العوامل أنتجت هذه الأزمة إضافة على وباء كورونا والأعلام الذي له دور ايضا في بناء التوقعات.

## 2- أسعار النفط

النفط من السلع الأولية ، منتجات الزراعة والتعدين والاستخراج، ومن خصائصها المعروفة تذبذب أسعارها وتقلبها عبر دورات لا تتصف بالانتظام. ومن المعروف ان مرونة الطلب السعرية على تلك المجموعة السلعية واطنة، ولذا من المنطقي حساسيتها العالية لفائض العرض أو الطلب. وتسمى مجموعة السلع ذات الأسعار اللينة أو المَطَّاطة Flex ،في مقابل أسعار سلع الصناعة التحويلية، وإلى حد كبير الخدمات، التي توصف بأنها صلبة Fix أو عصية Sticky. وإستنادا الى النشرة الإحصائية لشركة النفط البريطانية BP فإن سعر النفط محسوبا بالقوة الشرائية لدولارات 2018 يرسم، بين عامي 1861 و2018، قوسا ينحني الى الأسفل، او معادلة من الدرجة الثانية بنهاية صغرى. وان التذبذب والتقلب واضح للعيان وأيضا لا يتصف بالانتظام، بحيث قد تطول مدة السعر المنخفض. ولا شك ان ذلك المسار السعري كان محصلة لعوامل التطور التكنولوجي من جانب العرض ونمو حجم الاقتصاد العالمي في جانب الطلب. ولا ينكر تحكم الشركات الاحتكارية الكبرى في الإنتاج والتسعير حتى نهاية الستينات؛ وان تحولا جذريا قد حصل نهاية عام 1973 لينتزع النفط من الترتيبات التي أدارتها الشركات من قَبَل الى سوق إعتيادي هيمنت عليه منظمة أوبك ابتداء ثم أخذت، تلك الهيمنة، بالانحسار. واعتمدت الدول المستهلكة سياسات تتحكم بالأسعار النهائية وتؤثر في الطلب بأشد من فاعلية أسعار النفط الخام. وطالت تلك السياسات التكنولوجيا لتقليل مدخل الطاقة في عملية إنتاج السلع والخدمات، إضافة على ضوابط البيئة، ومنظومات البنى التحتية لنظام الطاقة، على المستوى الوطني، والتي تعرقل، استجابة الطلب للتغيرات السعرية.

## الشكل (1)

### الأسعار الحقيقية للنفط 1861-2018



إعداد الباحث، البيانات من BP. السعر في الشكل رقم (1) للنفط المرجعي العالمي في وقته، وفي السنوات الأخيرة سعر برنت Brent.

ويُظهر الشكل (1) التحول الكبير في الأسعار عام 1974 وتراجعها بعد عام 1981 ثم دورة أخرى بدأت عام 2000. بين عامي 1861 و1974 انخفضت الأسعار في الاتجاه العام بمعدل 1% سنويا تقريبا. وبين عامي 1974 و2018 ازدادت، في الاتجاه العام بمعدل سنوي دون 1% وهو 0.6% تقريبا. لكن منذ عام 2000 وحتى عام 2018 كان تزايدها سريعا بمعدل سنوي 5.8%. والخلاصة لا يمكن التعويل على تزايد الأسعار الحقيقية للنفط، في الأمد البعيد، بانتظام.

فائض العرض الفعلي يسبب هبوطا حادا في السعر عندما يتصور المتعاملون في السوق انه سوف يستمر لمدة قادمة. وهذه المرة نهاية شباط عام 2020 لم يكن لسياسات الخزين، على ما يظهر، دور في نزول السعر. إذ أظهرت البيانات استقرار المخزونات النفطية لمجموعة دول OECD كما كانت من قبل، بل ازدادت المخزونات بأكثر من 2% عام 2019، وتعادل إستهلاك 93 يوم من النفط.

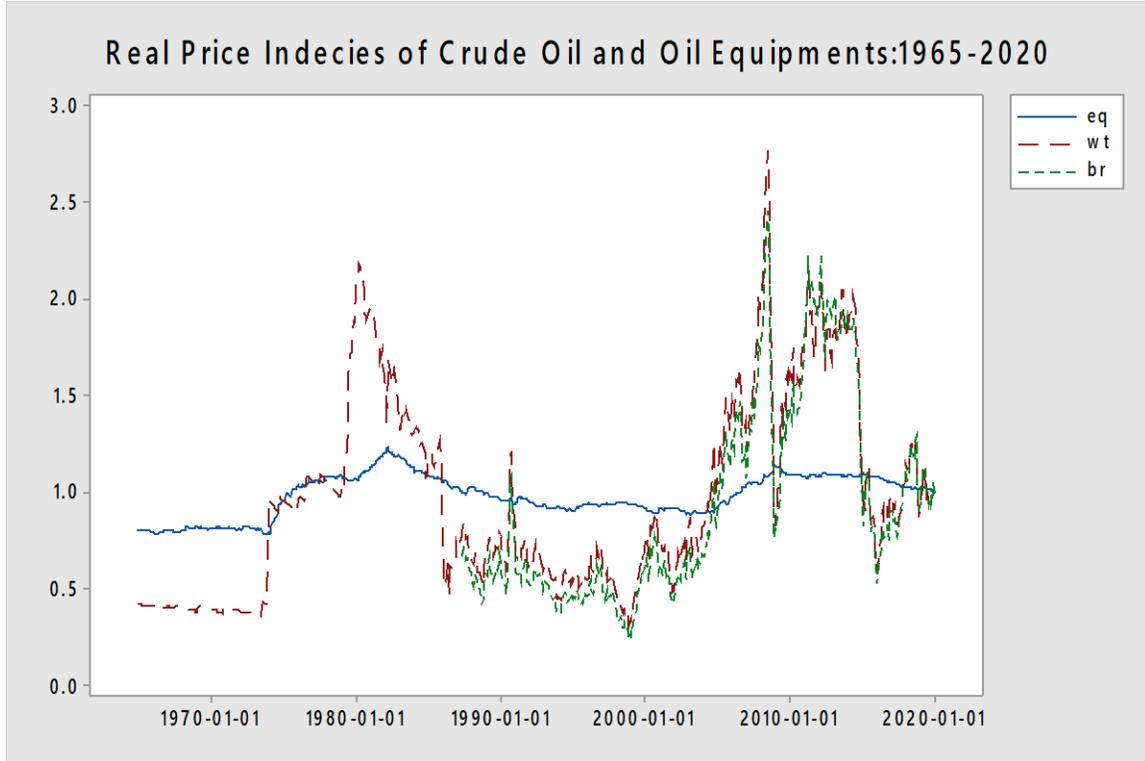
ولملاحظة الفرق بين حركة أسعار السلع الأولية واسعار منتجات الصناعة التحويلية نعرض الرسم البياني التالي (2)، حيث المسار الوسط المستقر للأسعار الحقيقية للمكانن والمعدات النفطية، والمنحنيين المتقلبين للسعر الحقيقي لنفط، برنت Brent ومتوسط الكثافة لغرب تكساس WTI. ولشدة تقلب الأسعار وعدم

الانتظام يختلف الحكم على إتجاه حركة الأسعار حسب المدى الزمني. وعموما انتفعت الدول المصدرة للنفط من ارتفاع أسعاره بأعلى من الأرقام القياسية لأسعار المستوردات.

## الشكل (2)

الأرقام القياسية لأسعار النفط والمكانن والمعدات النفطية للمدة 1965-2020

بدولارات كانون الثاني ، يناير، عام 2020



إعداد الباحث، الأسعار الأسمية مخفضة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تحويلها الى أرقام قياسية. الرقم القياسي لأسعار المعدات النفطية eq؛ wt سعر نفط غرب تكساس متوسط الكثافة؛ br سعر نفط برنت.

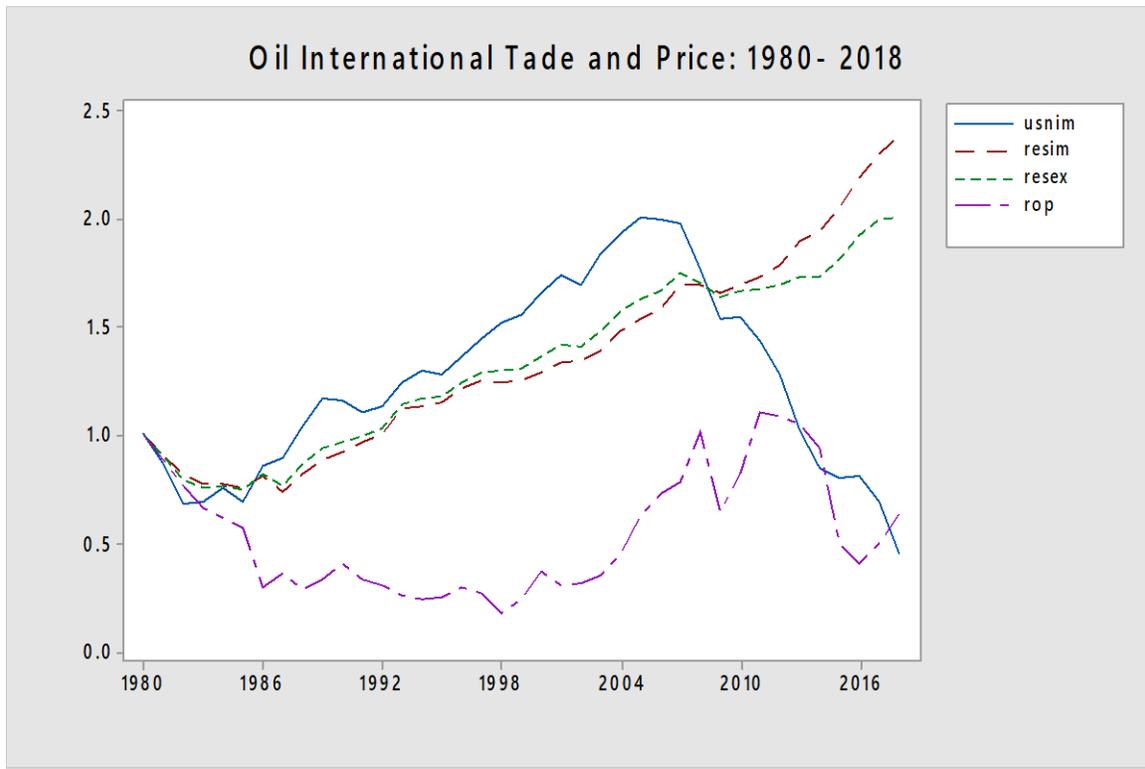
ويستنتج من ذلك في حالة بقاء الأسعار الحقيقية للنفط ثابتة ومع المعدل الواطئ لنمو الطلب عليه سوف يتقلص الإيراد الحقيقي من النفط بالمتوسط للفرد. وتواجه الدول النفطية صعوبات في الحفاظ على مستوى المعيشة وترقيته. بل وتقرب تدريجيا من شحة العملة الأجنبية وقيد ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية. وليس أمامها سوى العزم على تحقيق نجاحات تنموية في قطاعات أخرى وعلى وجه الخصوص الصناعة التحويلية.

وثمة ملاحظة حول التفاعل بين التوقعات السعرية والأسواق المستقبلية للنفط والتي ينسب لهما البعض التغيير العنيف في الأسعار\*. ومن المعروف ان الأسواق المستقبلية للنفط هي مالية Financial وتعمل بالمضاربة Speculation . ولا شك ان التوقعات هي العامل الأكثر تأثيرا في عمل الأسواق المستقبلية.

والظاهر ان المضاربة في السوق النفطية ليست إستقرارية، ويأتي الأستقرار من سوق النفط العيني، كما ان فائض العرض او الطلب في السوق العيني هو البادئ لتكوين التوقعات وسخونة المضاربة. ولا يمكن الجزم، عبر وسائل التحليل الكمي المتعارف عليها، بأن الأسعار المستقبلية تقود الأسعار الفورية بل هما في تفاعل دائم، ويتغيران سوية. ويمكن القول ان الأسواق المستقبلية قد أضافت عاملا آخر الى حركة أسعار النفط مع خاصية أسعار السلع الأولية.

### الشكل (3)

#### التجارة الخارجية بالنفط وسعره للسنوات 1980-2018



المصدر إعداد الباحث، البيانات من BP Energy Statistical Review. صافي إستيرادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية usnim؛ إستيرادات النفط لبقية العالم resim؛ صادرات النفط من بقية العالم resex؛ سعر النفط الحقيقي rop.

## ثالثا // كلفة برميل النفط وسعره التعادلي:

### 1- مفهوم الكلفة والسعر التعادلي:

تشمل الكلفة الكلية للبرميل الموارد التي وظّفت في عمليات الاستثمار والتشغيل لجميع المراحل: أي كافة ما ينفق رأسماليا من البداية الى النهاية بما في ذلك آبار الاستكشاف والتقييم، ثم حفر الآبار الإنتاجية وإنشائها الداخلية والسطحية ... ومعدات ومكائن الحقن والفصل والضخ ... ، وشبكات الأنابيب الحقلية ومترقاتها وصولا الى نقاط تجهيز النفط الخام؛ ونفقات التشغيل مثل تعويضات المشغلين والمستلزمات السلعية والخدمية والصيانة ... ونفقات شراء الخدمات الإنتاجية والتكميلية من شركات متخصصة، وتضاف الرسوم الحكومية عادة الى النفقات التشغيلية. بينما يتضمن التعريف الاقتصادي للكلفة العائد الاعتيادي على رأس المال ويستبعد الرسوم الحكومية. وتعتمد بيانات التكاليف المستخدمة لأعداد العلاقات المعروضة في الشكل (1) التعريف المحاسبي أنفا لعدم توفر بيانات بالتعريف الاقتصادي. والبيانات المتاحة ليست دقيقة تماما للمقارنة إذ تختلف الشركات والدول في وجود أو عدم وجود الرسوم الحكومية وأيضا مدفوعات الفائدة، ويتعذر الحذف والتوحيد لأن التكاليف المتاحة ببياناتها ليست دائما مفصلة إذ تقتصر لعدد من الدول على تقسيمها الى رأسمالية وتشغيلية. والتكاليف موضوع البحث هي متوسطات على نطاق الدولة وتُعد وتُنشر في أوقات متباينة ومن جهات عدة ولذا تختلف، بهذا القدر أو ذاك، من مصدر لآخر. ومع ذلك لا تؤثر هذه الفروقات كثيرا في التعرف على نمط العلاقة بين الكلفة والإنتاج. والقصد من هذا الإيضاح أهمية التحفظ وعدم الجزم في التعامل مع التقديرات المنشورة في المصادر الثانوية.

أما السعر التعادلي Break-Even Price للنفط فهو السعر الذي يساوي الكلفة الكلية للبرميل في البئر الحدي وهو البئر الأخير المُجزى أو الممكن ماليا للمستثمر في العالم. والسعر التعادلي هو السعر التوازني Equilibrium Price عندما تعرف الكلفة إقتصاديا أي تحتوي عوائد جميع العناصر المشتركة في الإنتاج. ويحدد السعر التعادلي، بهذا المعنى، الاستثمار الذي ينحسر عن التراكم الجيولوجية والبيئات الاقتصادية حيثما تتجاوز الكلفة الكلية المقدره سعر النفط المتوقع، وقرار الاستثمار يعني الإنتاج في الأمد البعيد. أما السعر التعادلي في الأمد القصير فهو الذي يعين الإنتاج من عدمه في حقول الآبار المنتجة ويكون بالمقدار الذي يغطي النفقات التشغيلية، لأن النفقات الرأسمالية قد تكبدها المستثمر في الماضي ولا يساعد إيقاف الإنتاج في إستعادتها أو خفضها. وأحيانا تهتم الشركات بالنفقات التشغيلية المتغيرة أي المرتبطة بحجم الاستخراج عند النظر في برامج الإنتاج، لأن بعض النفقات التشغيلية بطيئة التغير ولا يمكن التخلص منها بإيقاف الإنتاج، فورا، نتيجة لالتزامات أو تعاقدات سابقة. ولذا نجد ان سعر النفط أواخر آذار عام 2020 هو دون الكلفة الكلية لبرميل النفط لحوالي نصف الإنتاج العالمي ومع ذلك يستمر الاستخراج. لأن قرار الإنتاج، في مثل هذه الأحوال، يستهدف إستدناء الخسائر وليس تعظيم الأرباح.

وتتغير الأسعار المتوقعة للانسجام مع الأسعار الجارية دائما، ولذلك تعزف الشركات والحكومات عن تجديد الاستثمار في الحقول حيث تتجاوز الكلفة الكلية للبرميل السعر المتوقع، وتتجه الاستثمارات الى المناطق ذات التكاليف الأدنى. وفي نفس الوقت يجري البحث حثيثا عن تكنولوجيات بديلة وترتيبات تنظيمية مغايرة لخفض التكاليف؛ وايضا تظهر الشحة، فائض الطلب، في السوق، وتتفاعل جميع هذه العوامل لتعديل

الأسعار والتكاليف والعرض والطلب. والمهم ان الأسعار الحالية، بداية نيسان، 2020 لا تتوفر لها أدنى مقومات الاستمرار، إذ لا يمكن لقطاع النفط في العالم إنتاج 100 مليون برميل في اليوم دون اسعار تتجاوز 50 دولار للبرميل وعلى أمل صعودها فوق 60 أو 65 دولار.

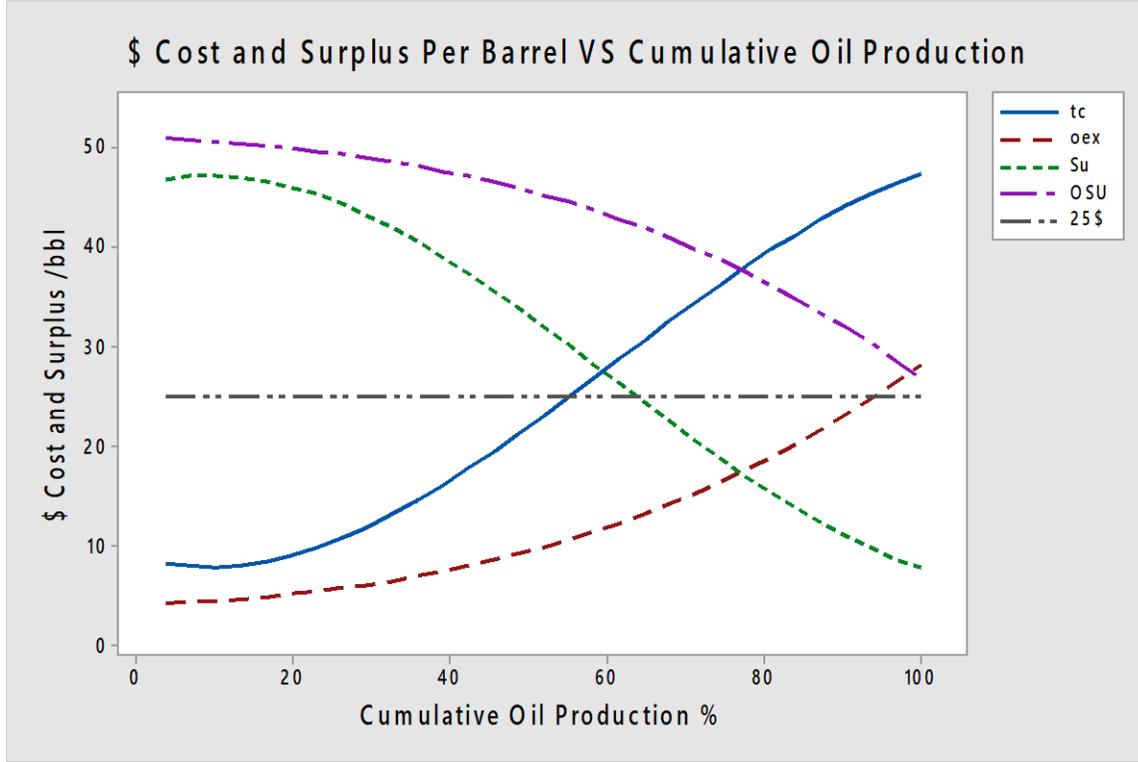
والآن من المفيد الانتباه الى تعريف الربح النفطي بأنه الفرق بين السعر والكلفة الاقتصادية للبرميل التي تتضمن العوائد على رأس المال. والربح بمفهومه هذا يتغير، فهو صفر في البئر الحدي ويزيد على 45 دولار للبرميل في بعض دول الشرق الأوسط عند سعر 55 دولار لبرميل النفط. ولا يكون الربح دائما للحكومة وحدها، بل ان الشركات التي تتقاضى أكثر من العائد الاعتيادي على رأسمالها المستثمر تقطع جزءا منه.

وما دام السعر، في الأمد البعيد، يتحرك منسجما مع الكلفة الكلية للبرميل في البئر الحدي على مستوى العالم فالربح، تبعا لذلك هو الفرق بين الكلفة الكلية للبرميل في البئر الحدي والكلفة الكلية للبرميل في حقل معين لبلد ما. ولذلك كلما توغّل الإنتاج النفطي في تراكيب جيولوجية ذات تكاليف أعلى في العالم ازداد الربح النفطي في الدول واطنة التكاليف ومنها العراق والسعودية والكويت.

ويوضح الشكل (4) تلك الحقائق فقد أعد من بيانات التكاليف لعشرين دولة تنتج 73.6% من نفط العالم. ولذا يمكن النظر اليها بصفقتها تمثل الطيف العالمي للتكاليف. وقد رتبت الدول تصاعديا حسب الكلفة الكلية للبرميل ومراكمة انتاجها تباعا ومجموعه يمثل كل انتاج العالم، حسب الفرض، 100%. والمحور الأفقي هو الأنتاج العالمي تصاعديا، وعلى المحور العمودي بقية المتغيرات وهي التكاليف والفوائض والسعر. والنمط المعروف معادلات الأندجار بين كل من المتغيرات والأنتاج العالمي للنفط. ولدراسة النمط الذي يعرضه الشكل نبين أن: الكلفة الكلية للبرميل  $tc$ ، يمثلها المنحنى الصاعد الأعلى، تتزايد مع تزايد حجم الأنتاج العالمي للنفط وتكون في نطاق 50 دولار في البئر الحدي، والسعر السائد هو خط أفقي يوازي حجم الأنتاج، وتعين نقطة تقاطع السعر مع منحنى التكاليف حجم الأنتاج المسموح به في العالم عند ذلك السعر. والمنحنى الصاعد الأسفل يمثل الكلفة المتغيرة  $oex$  وتتجاوز 25 دولار في التخوم. اما الفوائض فقد جرى حسابها على فرض سعر البرميل 55 دولار وهي: المنحنى النازل الأعلى فهو فائض العمليات الجارية  $OSU$  لبرميل النفط والذي يغطي النفقات الراسمالية والعائد على راس المال والربح. والمنحنى النازل الأسفل  $su$  يعادل العائد على راس المال والربح. والسعر 55 دولار قريب من السعر التعادلي في البئر الحدي المنتج في العالم. ونلاحظ الخط الأفقي 25 دولار كيف يتجاوزه منحنى التكاليف الكلية للبرميل دون 60% من إنتاج النفط العالمي، بل وتتجاوزه التكاليف التشغيلية في الطرف القصي من اليمين. إن منحنى التكاليف الكلية للبرميل محسوب من البيانات المذكورة أنفا ولو أضيف العائد الضروري على رأس المال يرتفع المنحنى  $tc$  الى الأعلى ويتقاطع مع خط السعر 25 دولار الى اليسار من نقطة تقاطعه الحالية بمعنى ان جزءا أكبر من الأنتاج النفطي في العالم يدخل نطاق الخسارة.

#### الشكل (4)

كلفة برميل النفط بالدولار والفائض إزاء المتجمع الصاعد للإنتاج النفطي في العالم



المصدر: إعداد الباحث، المنحنيات معادلات إنحدار من الدرجة الثالثة.

## 2- خسائر انخفاض الأسعار:

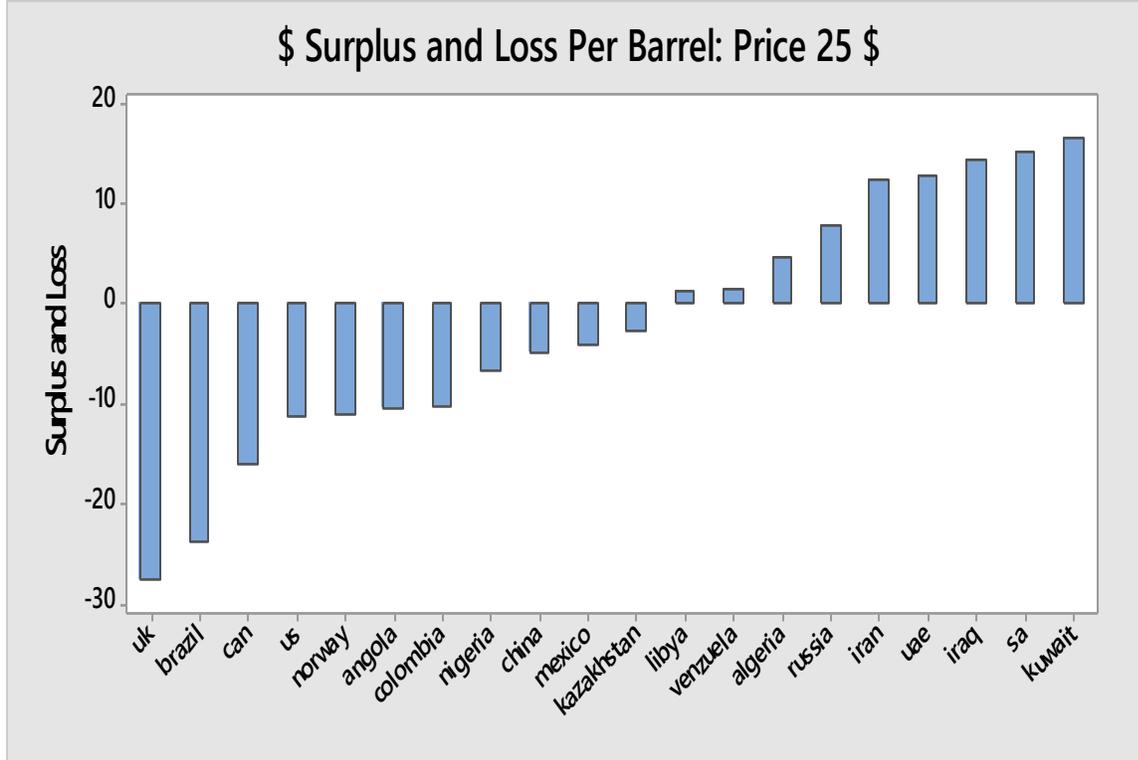
كما سلف ان الخسائر المقدرة مع مستويات الأسعار الحالية ومتوسطها 25 دولار للبرميل اعتمدت التعريف المحاسبي للكلفة ولو أضيف العائد على راس المال تظهر على نحو أكبر. ويعبر عنها حسب دول العينة الشكل (5). اما في الدول ذات الإنتاج النفطي الذي لا زال مربحا فقد انخفض فيها الربح الى حد الأزمة لبعضها. والربح النفطي للدول المصدرة هو نقد اجنبي إضافة على تمويل الأنفاق الحكومي ما يعرضها الى عجز مزدوج. ومن الخطأ الفادح تهويل مخاطر انخفاض الأسعار، إذ من غير الممكن استمرارها لمدة لا تستطيع معها الحكومات تدارك تبعاته.

كما ان المشكلة، على الأقل هذه المرة، لا تخص الدول المصدرة للنفط والمعتمدة على موارده بل تطال دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها إذ تعاني الشركات النفطية هناك خسائر ضخمة.

وتواجه صعوبات في الاقتراض واسعار أسهمها تتدهور فلا تستطيع الاستمرار في الإنتاج مع هذه الأسعار ويصعب عليها التوقف أيضا.

### الشكل (5)

الخسائر والأرباح عند السعر المنخفض 25 دولار للبرميل



المصدر: إعداد البحث ، وتمثل الأعمدة الفرق بين السعر والكلفة.

ولو أرتفع سعر النفط الى 55 دولار او نحو ذلك، واقعياً، تختفي الخسائر وتتفاوت الدول ، آنذاك، في الربح. وينتعش الاستثمار في النفوط غير التقليدية إذا تجاوز سعر النفط 65 دولار للبرميل، وتبقى مع ذلك مخزونات نفطية ليست إقتصادية لأن الكلفة الكلية للبرميل تتخطى 90 دولاراً.

### 3- ملاحظة حول النفط الصخري واستقرار قطاع النفط:

ازداد إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 84% عام 2020 عما كان عليه عام 2012. و20% بين عامي 2006 ،حيث وصل أدنى مستوياته، وعام 2012. وكانت نقطة التحول في التوجه الحاسم عام 2005 لخفض الاعتماد على الخارج في الطاقة. وتوجه السياسة هناك للتوقف عن إستيراد النفط كلياً نهاية العقد الحالي والأكتفاء الذاتي من مجموع الطاقة قبل ذلك. والنفط، والغاز، الصخري، خلف قصة النجاح تلك. ومما له علاقة اصبحت اسعار النفط التعادلية ذات أهمية كبيرة للولايات

المتحدة . لكن المسألة لا تنحصر في النفط الصخري والأسعار إنما التكنولوجيا في غاية الأهمية. النفط الصخري مثال واقعي يبين ان مفهوم الاحتياطيات النفطية إقتصادي، لأن النفط في المكان يكون احتياطيات، او لا يكون، تبعاً للأسعار والتكاليف وللتكنولوجيا الدور الكبير في الأخيرة.

النفط الصخري Shale Oil أبرز ما يصطلح عليه النفط غير التقليدي ويعتمد استخراجها على الحفر الأفقي، بعد مسافة عمودية، والتكسير، التثقيب، الهيدروليكي، Hydraulic fracturing. الحفر العمودي يتعمق لآلاف الأقدام ثم آلاف أخرى أفقياً، بزاوية 90 درجة مع الحفر العمودي، وتستخدم التكنولوجيا الهيدروليكية لرشق الصخور وتثقيبها لاستدراار النفط ثم رفعه الى سطح البئر. يتطلب إنتاج النفط الصخري كميات هائلة من الماء، ممزوجة بمواد كيميائية لبقاء الثقوب مفتوحة، وهذه من اسباب التلوث على التوسع في إنتاجه، لأن كثرة استخدام المياه، مع مواد أخرى، في إنتاج النفط الخام تتضمن إضراراً بيئية لا يستهان بها. وإضافة على تعقيدات الحفر والتكنولوجيا الهيدروليكية تضاف تكاليف إيصال المياه الى البئر وسحبها.

كافة برميل النفط الصخري تتراوح بين أقل من 40 دولار الى أكثر من 90 دولار. وعندما يتجاوز سعر النفط 55 دولار وإلى 65 دولار فإن الكثير من احتياطيات النفوط الصخرية في الولايات المتحدة الأمريكية تصبح اقتصادية وينشط الاستثمار لأستخراج المزيد منها. بينما كلفة النفط التقليدي تبدأ من مستويات واطئة دون 10 دولار للبرميل في الشرق الأوسط، وتصل الى 40 دولار أو أكثر في العالم. وتتخطى كلفة البرميل في بعض النفوط التقليدية، البحرية، 50 دولار للبرميل من المنتجة فعلاً، ومنها في بريطانيا على سبيل المثال.

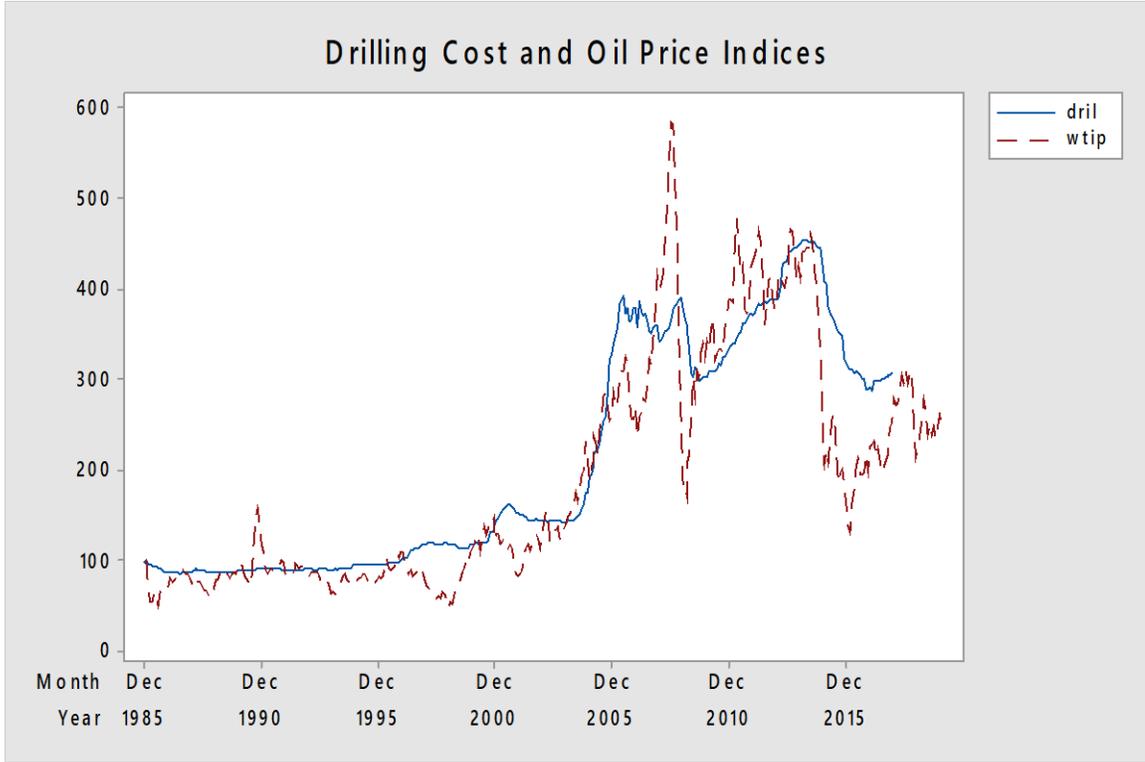
يسمى النفط الصخري أحياناً المحصور Tight Oil ولذلك فإن عملية التثقيب او التخريم ضرورية لأستخراجه. وهو يختلف عن الصخر النفطي Oil shale الذي يوصف بالصلابة ويحتاج الى تسخين لتسييله، وتكاليف إنتاجه عالية كثيراً لا تسمح بها مديات الأسعار الحالية.

العمر الإنتاجي لبئر النفط الصخري قصير، ولذا يوصف الاستثمار في هذه النفوط بالحساسية العالية للتغيرات في أسعار النفط. فمن المتوقع توقف الاستثمار عندما يقترب سعر النفط من 50 دولار نزولاً، وينشط عند ارتفاع السعر ويتواصل مع توقع بقائه فوق مستويات التعادل مع الكلفة المتضمنة لمعدل العائد الكافي على رأس المال. وبعد ان أصبحت الولايات المتحدة المنتج الأكبر للنفط في العالم وفي نفس الوقت بتكاليف عالية لذا من المتوقع أن تستدرج للتوافق مع كبار المنتجين على سياسات للحفاظ على مستويات مرضية للأسعار. لكن، أيضاً، من الخطأ تصور ان اسعار النفط لها أولوية في الولايات المتحدة مثلما هي في روسيا او المملكة السعودية. فالاقتصاد الأمريكي الذي إعتاد على تحمل عجز في ميزان المدفوعات الخارجية الجارية يقارب 800 مليار دولار أقدر على التعايش مع صدمات سعرية تضع إقتصاد الدول الأخرى في محنة. وروسيا انجزت تاريخياً تنويع إقتصادها ولو انها لم تنزل ضمن الدول الناهضة بمعيار متوسط الناتج المحلي للفرد ؛ واعتادت على تغيير أسعار الصرف بمديات واسعة تمكنها من المناورة. والمملكة السعودية لديها احتياطيات كبيرة نسبياً بالنقد الأجنبي من فوائض سابقة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتستطيع إدامة الأنفاق الحكومي بعجز لمدة كافية. ومن المتوقع ان يفرض الحوار او التفاوض بين الأطراف الثلاثة الى تسوية تعيد الأستقرار الى قطاع النفط عبر توزيع مناسب لأعباء تنظيم الإنتاج.

فالمباراة Game بين الأطراف الثلاثة ومن معهم ليست صفيرية في جوهرها لأن الهدف المشترك هو الأسعار المناسبة. فهب ان الأسعار المتدنية أخرجت الإنتاج عالي الكلفة، ومنه النفط الصخري، من الساحة فإن هذا الخروج مؤقت. والنفط الصخري سرعان ما يعود بعد ارتفاع الأسعار لأن المدة بين بداية الاستثمار والإنتاج الفعلي قصيرة وهذه من مزايا التكنولوجيا الأحدث وتعدد المنتجين هناك.

### الشكل رقم (6)

كلفة الحفر وسعر نفط غرب تكساس متوسط الكثافة



المصدر : إعداد الباحث، البيانات من FRED. كلفة الحفر dril ؛ سعر النفط. wtip

## رابعاً // عجز الموازنة الحكومية وتمويله في العراق:

### 1- مفاهيم اساسية

يسمى الفرق بين إنفاق الحكومة وإيراداتها عجز الموازنة وهو موضوع مألوف للقراء تعارفت عليه الحكومات منذ زمن بعيد، وأصبح التعبير الأبرز لصدمة كورونا. إذ تشير بيانات منتصف ابريل، نيسان، ان جميع الدول المتطورة عام 2020، باستثناء قبرص ولوكسمبرغ وسنغافورة وهونك كونك، تدير إنفاقها مع عجز لا نظير له بعد الحرب العالمية الثانية. وجميع الدول التي تصنف بانها ناهضة او نامية، عدا قطر، تواجه ذات المشكلة؛ وكذلك الدول واطئة الدخل سوى جمهورية الكونغو. ويقاس العجز عادة بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبيان ثقله في الاقتصاد الوطني وآثاره المحتملة.

تأتي إيرادات الموازنات العامة، في الاقتصاد الاعتيادي من : ضرائب مباشرة على الثروات والأرباح والأجور؛ ورسوم على التراخيص ونقل الملكية والخدمات السيادية؛ وضرائب غير مباشرة تستوفى على مختلف أشكال التصرف بالدخل ومنها على المستوردات والمبيعات، مثل ضرائب القيمة المضافة ...، وسواها؛ وأيضا حصة الموازنة من أرباح شركات الأعمال، المالية وغير المالية، التابعة للدولة. ولذا تنخفض الإيرادات مع هبوط النشاط الاقتصادي، ومن جهة اخرى فرضت الأزمة على الدول نفقات إضافية للقطاع الصحي وتعويضات البطالة وإسناد الشركات الخاسرة وغيرها، وبذلك يتسع العجز وتبرز صعوبات تمويله والآثار السلبية للتمويل بتدابير استثنائية.

لكن عجز الموازنة العامة للعراق يختلف عنه في الاقتصاد النمطي، الاعتيادي، ولهذا نشير الى تمويل العجز بصفة عامة وننتقل الى العراق ونقارن مضمونه الاقتصادي في الأخير مع النموذج النمطي.

### 2- تمويل العجز

يمول العجز، عادة، بإصدار اوراق دين حكومي منها للأمد القصير، سنة فما دون، تسمى حوالات Bills؛ واخرى للأمد المتوسط والبعيد يطلق عليها عادة سندات Bonds وهناك فئة منها لأجل بين سنتين الى عشر سنوات تسميها الحكومة الأمريكية إشعارات Notes. وفي الغالب تنسب الحوالات للخزانة والسندات للحكومة وهي تسميات لا أكثر. والحوالات أوراق خصم فالمشتري يدفع أقل من القيمة الاسمية مثلا 970 ليستلم 1000 عند السداد؛ بينما السندات بفائدة اي يدفع المشتري كامل القيمة الاسمية للسند ويستلم فائدة بانتظام، كل ستة أشهر مثلا، لحين الأجل. والفائدة على السندات منها بسعر ثابت، وفي اخرى يُجزأ سعر الفائدة الى ثابت ومتغير حسب معدل التضخم. وجميع اسعار الفائدة واسعار الخصم على اساس سنوي فعندما يقال حوالة خزانة لثلاثة أشهر بسعر 4% يقصد منه سنويا أي على الثلاثة أشهر 1% من القيمة الاسمية للحوالة، وجميع اسعار الفائدة، الخصم، على اساس سنوي.

في دول العملات الصعبة، وهي العملات الاحتياطية الدولية، مثل الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو وبريطانيا وسويسرا واليابان ... وعدد قليل من الدول الأخرى، تصدر أوراق الدين الحكومي بعملات تلك الدول ويقتنيها مواطنون ومؤسسات وطنية واجانب ومؤسسات اجنبية. ولذلك يختفي التمييز بين الاقتراض الداخلي والخارجي. وللايضاح جميع البنوك المركزية للدول الناهضة والنامية وحتى المتقدمة تستثمر أغلب

احتياطياتها الدولية بسندات حكومية وحوالات خزانية: صادرة من الحكومة الأمريكية، وهي المكون الأكبر، ثم أوراق دين لحكومات منطقة اليورو عالية الجدارة الائتمانية، ومن بريطانيا واليابان وسويسرا ... وهكذا. وذلك لأن عملات تلك الدول ذات استخدام عالمي في التجارة الخارجية والاستثمار المالي العابر للحدود، وعندما يقال الأسواق المالية الدولية فالمقصود بها أساسا أسواق الأصول المالية المقومة بتلك العملات.

وتُصدِر بقية دول العالم، وخاصة الناهضة وعموم متوسطة الدخل والفقيرة، أوراق الدين بعملاتها الوطنية للاقتراض الداخلي، فمن النادر أن يقتني الأجانب تلك الأوراق للاستثمار المالي. وتلجأ عند الاقتراض الخارجي إلى إصدار أوراق دين بالعملات الصعبة، آفة الذكر، ومع ذلك تواجه صعوبات في تسويقها حتى بمعدلات فائدة مرتفعة لأن تقييم الجدارة الائتمانية السيادية، لأغلب هذه الدول واطىء، وعلى نحو تبالغ به بيوت التقييم الائتماني المشهورة والمعتمدة في الأسواق المالية الدولية. ولذا تضطر إلى الاقتراض المباشر من حكومات الدول المتقدمة والمصارف بشروط صعبة.

والسؤال الضروري لماذا تقترض حكومات الدول النامية من الخارج لتمويل عجوزات موازنتها العامة، ومع الأسف ثمة إجابة خاطئة ومضللة أشيعت بين الناس وهي عدم توفر ما يكفي من الموارد الداخلية لتمويل العجز المالي. بينما الحقيقة إنّ الاقتراض من الخارج، وإن كان للموازنة المالية شكلا، فهو لتمويل عجز ميزان المدفوعات، الخارجية، الذي يسمى الحساب الجاري. والجزء الرئيسي فيه هو الميزان التجاري لأن استيرادات تلك الدول من السلع والخدمات أكبر من صادراتها ولا يوجد تمويل تعويضي تلقائي يستوعب العجز التجاري مثل الأستثمار الأجنبي أو تحويلات دخل كبيرة، وفي نفس الوقت لا تتوفر لديها إحتياطيات كافية من العملة الأجنبية لسد الفجوة. بتعبير آخر ان المدفوعات بالعملة الأجنبية أكبر من المقبوضات ولذلك لا بد من الاقتراض بالعملة الأجنبية لتمويل هذا العجز وليس عجز الموازنة العامة. وصار من الواضح ان الدولة النامية لا تقترض من الخارج عندما يكون ميزان المدفوعات الخارجية فائضا او متوازنا مهما بلغ عجز الموازنة العامة؛ وايضا حتى لو توقعت الحكومات عجزا كبيرا في الميزان الخارجي لا تقترض من الخارج إن كان لديها إحتياطيات كافية من العملة الأجنبية لتمويله.

### 3- عجز الموازنة في العراق:

يقترن العجز المالي في العراق دائما بعجز ميزان المدفوعات، ومما يؤسف له يكتفي كبار المسؤولين والخبراء بوصف المشكلة في عدم كفاية إيرادات صادرات النفط للأنفاق الحكومي، بل صار من المألوف مقارنة قيمة مبيعات النفط بالرواتب، مع إغفال عجيب لعجز ميزان المدفوعات الخارجية. بينما يعلم الجميع ان إيرادات النفط هي المصدر الوحيد، تقريبا، لتمويل مستوردات العراق، الحكومية والخاصة، من السلع والخدمات والمدفوعات الخارجية الأخرى. إن عجز الموازنة العامة ليس جديدا على العراق بل ظهر من أواخر عام 1983 وحتى 2003 مرورا بسنوات الحصار كلها؛ وفي 2009 ومنذ عام 2014. واقترن عجز الموازنة العامة في جميع تلك السنوات بعجز الميزان الخارجي. ومن البديهي ان العجز في العراق مزدوج او توأم، كما يقال، لأن صادرات النفط إيرادات للموازنة الحكومية وهي، في نفس الوقت، جميع مقبوضات العراق من العملة الأجنبية، تقريبا، عدا الاقتراض من الخارج والقليل من الأستثمار الأجنبي. ولنتساءل، لماذا لم يكن عجز الموازنة العامة ذا أهمية لعموم الشعب في الثمانينات، والجواب بسيط لأن

عجز الميزان الخارجي وجد تمويلا سهلا بالقروض الأجنبية آنذاك. وأيضا، في عام 2009 والسنوات الأخيرة لأن الأحتياجات الدولية للبنك المركزي تكفلت بالفجوة بين مدفوعات ومقبوضات العملة الأجنبية. بينما في زمن الحصار إذ لم يتهيأ للعراق تمويلا سهلا لعجز الميزان الخارجي، بعد إنقطاع المورد النفطي أو تقييده بشدة، عاش العراقيون شظف العيش والمشقة البالغة. وشهد العراق تضخما جامحا لم يكن متخيلا في بلد مثله، مرتبطا بتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية و عبر عنه الارتفاع المتواصل والمتسارع في سعر الدولار الذي قاد حركة المستوى العام للأسعار تلك السنين.

إنخفض إيراد النفط كثيرا عام 2020 في 12 مايو، ايار، سعر نفط برنت 29.63 دولار وتشير التوقعات الى استبعاد تجاوزه 37 دولارا حتى نهاية العام، وبذلك تنخفض قيمة صادرات النفط دون المقدار الأدنى الضروري للأنفاق العام ليلبغ العجز ما لا يقل عن 45 ترليون دينار، ودون المدفوعات الخارجية بفارق كبير يستنزف، ربما، نصف الأحتياجات الدولية للبنك المركزي او أكثر.

عجز الموازنة العامة في العراق نتيجة انخفاض سعر النفط في السوق العالمية وليس لخفض الضرائب او زيادة الأنفاق. والعكس صحيح مع فائض الموازنة عندما يرتفع سعر النفط الى مستويات استثنائية. إيرادات الموازنة العامة في العراق متغير مستقل تماما عن الأقتصاد الوطني: الطاقة الإنتاجية الكلية للسلع والخدمات وتشغيل القوى العاملة والتكاليف والأسعار، والفائض والعجز تابع لحركة سعر النفط في الخارج وليس نتيجة لخفض او رفع الأنفاق الحكومي. توازن الموازنة العامة **Balanced Budget** في العراق لا يعني ايدا ان المالية العامة إستقرارية بل يمكن ان تتضمن مستويات شاهقة من الأنفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي بأثر مضاعف وتتسبب بضغط تضخمية شديدة كما في ايام التنمية الانفجارية لسبعينات القرن العشرين ولل سنوات 2003 - 2008 ؛ ولو إعتد العراق عام 2020 توازن الموازنة العامة يعني هذا تدني مستوى الطلب الكلي دون الطاقة الإنتاجية للأقتصاد الوطني واتساع البطالة بل وخراب اجتماعي وتوتر سياسي، وعادة ما يقترن عجز الموازنة العامة في العراق بمستوى منخفض للأنفاق الحكومي وليس مع أزمة كورونا فقط.

توازن الموازنة العامة في العراق وعجزها وفائضها تختلف مضامينه الأقتصادية جذريا عن الأقتصاد النمطي لأن العراق يتمثل خصائص الربيع النفطي بأعلى ما وصلت اليه في العالم وابرزها إستقلال وضع الموازنة العامة ، بين العجز والفائض عن الأقتصاد الوطني. بينما في الأقتصاد النمطي، غير النفطي، يعني توازن الموازنة العامة ، الى حد كبير، حيادها تجاه مستوى الطلب الكلي والتشغيل والنتاج؛ بينما يتضمن عجز الموازنة العامة ، بكيفية او أخرى، إضافة صافية الى الطلب الكلي من الأنفاق الحكومي تحفز الأقتصاد الوطني للاقتراب من التشغيل الكامل للعمل والطاقة الإنتاجية. وإذا ما تجاوز الطلب الكلي حدود الأمكانية الأقتصادية، متمثلة بالعرض الممكن من السلع والخدمات، تنطلق موجات تضخمية وعندها فقط يقال ان تمويل عجز الموازنة كان سببا في التضخم.

#### 4- دور البنك المركزي في تنقيد الدين:

تشتري البنوك المركزية اوراق الدين الحكومي من السوق الثانوية، وهي القاعدة العامة الغالبة، وقليل منها أجاز لها القانون حيازتها مباشرة من الإصدار الأولي. يظهر الدين الحكومي في جانب الأصول، الموجودات، من الميزانية العمومية للبنك المركزي. ولحظة شرائه لأوراق الدين يعزز حساب المصرف البائع المفتوح لديه بقيمة الأوراق التي حازها جديدا. اما عندما يشتري تلك الأوراق مباشرة من الأصدار الأولي، وهي حالة نادرة، يقوم بتعزيز حساب الحكومة، جاري الخزانة، بنفس المبلغ. حسابات المصارف

والحكومة موجودة في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للبنك المركزي. تلك العملية، إقراض البنك المركزي للحكومة، تسمى تنقيد الدين Debt Monetization أي تحويله الى نقود. النقود، بالتعريف، هي العملة في التداول مضافا اليها الودائع، وبالتالي فهي مطلوبات على الجهاز المصرفي: العملة في التداول مطلوبات لحائزها على البنك المركزي، والودائع مطلوبات لأصحابها على المصارف. وعندما يقال مطلوبات على المصارف فهي شاملة للمؤسسات الشبيهة بالمصارف والمطلوبات الشبيهة بالودائع. وإن أضيف تعريف للنقود: العملة في التداول، خارج الجهاز المصرفي، والودائع الجارية لدى المصارف. مقدار العملة في التداول هو مبلغ العملة المصدرة من البنك المركزي والظاهر في جانب المطلوبات من ميزانيته العمومية مطروحا منه ما تحتفظ به المصارف تحوطا لطلبات زبائنها. وتخرج وتدخل العملة، على مدار ساعات يوم العمل، من وإلى خزائن البنك المركزي، الداخل يطرح من العملة المصدرة والخارج يضاف عليها وبالمحصلة ترتفع اوتنخفض العملة المصدرة تبعا لسحوبات وإيداعات المصارف والحكومة، الإيداعات تقلص للعملة المصدرة والسحوبات زيادة في مقدارها.

تلك هي النقود، أما الأساس النقدي Monetary Base فهو العملة في التداول زائدا احتياطات المصارف. تتألف احتياطات المصارف من ودائعها الإلزامية والحررة لدى البنك المركزي إضافة على العملة التي تحتفظ بها. وبتعبير آخر الأساس النقدي هو ودائع المصارف لدى البنك المركزي زائدا العملة المصدرة منه. ويمكن النظر الى الأساس النقدي من جانب الموجودات في الميزانية العمومية للبنك المركزي وهو صافي الموجودات الدولية زائدا صافي الائتمان المحلي. تتضمن فقرة صافي الائتمان المحلي صافي قروض البنك المركزي للحكومة. فعندما يشتري البنك المركزي ديناً حكومياً يزداد الأساس النقدي من جانب الموجودات ومن جانب المطلوبات، أيضا بنفس المقدار، بتعزيز الحساب الجاري للمصرف الذي باع الأوراق اي زيادة ودائعه الحرة لدى البنك المركزي. وقد اتضح الآن معنى تنقيد الدين، بأن زيادة دين البنك المركزي على الحكومة يقتضي زيادة الأساس النقدي. وقد يوصف الأساس النقدي بالنقود فائقة القوة أو نقود البنك المركزي. وتستند أكثر منهجيات التحليل شيوعا في الاقتصاد النقدي، وحتى زمن قريب، إلى افتراض قدرة البنك المركزي على التحكم بالنقود من خلال الأساس النقدي عبر مُعامل يسمى المضاعف النقدي فتتحرك النقود تبعا لحركة الأساس النقدي وبالتالي ترتفع بفعل إقراض البنك المركزي للحكومة.

##### 5- النتائج المحتملة لتنقيد الدين:

يؤدي تنقيد الدين الى زيادة الأساس النقدي بثبات أثر العوامل الأخرى. لكن عناصر الميزانية العمومية للبنك المركزي في تغير دائم، ومثلما يزداد الأساس النقدي نتيجة إقراض الحكومة قد ينخفض بعمليات أخرى. في العراق عندما تنخفض قيمة صادرات النفط تنقلص العملة الأجنبية المحولة من وزارة المالية الى البنك المركزي في حين يستمر البنك المركزي في بيع العملة الأجنبية وبذا تُستنزف احتياطاته لسد الفرق بين ما يباع الى القطاع الخاص وما يحول من وزارة المالية. عجز الموازنة يقترن دائما مع عجز الميزان الخارجي في العراق ولذا تتزامن عملية تنقيد الدين مع استنزاف الاحتياطات الدولية لسد العجز الخارجي. وبما أن الأساس النقدي هو صافي الموجودات الأجنبية زائدا صافي الائتمان المحلي، نلاحظ انخفاضه نتيجة تقلص الموجودات الأجنبية وزيادته بسبب الإقراض للحكومة. وعند إضافة عمليات مكاثرة النقود في المصارف من خلال الائتمان، او العكس بتراجعها، او العزوف عن الإيداع المصرفي وتفضيل العملة يتضح تماما ان تنقيد الدين يجري بالتزامن مع عمليات أخرى وقد لا تكون الحصيلة زيادة النقود. وايضا لا تؤيد البيانات والأبحاث الكمية صلة وثيقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار او تغير النقود والتضخم.

صحيح إن إقراض البنك المركزي للحكومة إضافة صافية الى الطلب الكلي لكنها لا تشكل بالضرورة ضغطا تضخميا. فالأمر يتوقف على مستوى الطلب الكلي ونسبته الى العرض المحتمل من السلع والخدمات

او مدى العطالة في الطاقة الإنتاجية والبطالة في القوى العاملة. ونذكر بالحجم الكبير لقروض البنوك المركزية الى الحكومات منذ الأزمة المالية الدولية الأخيرة وحتى مطلع عام 2018 ولم يرتفع التضخم بل العكس هو الصحيح إذ ترغب حكومات الدول المتقدمة في زيادته فقد إنخفض دون المعدلات المرغوبة.

لقد أرادت حكومات أغلب الدول بعد الأزمة المالية الأخيرة تيسير السيولة ومن خلال شراء البنوك المركزية لمختلف أدوات الدين الحكومي والخاص او ما يسمى التيسير الكمي؛ وبالتزامن مع أسعار فائدة منخفضة وبقصد تحفيز الطلب بالتمويل الرخيص لأنعاش الاقتصاد. وكثيرة هي الدلالات على نفي التلازم الضروري بين تنقيد الدين والضغط التضخمي في الاقتصاد النمطي أما في العراق فإن تمويل الموازنة العامة هو في الأصل خارجي على الاقتصاد الوطني وليس بالأقطاع من مجرى الدخل بالضرائب وسواها مما في حكمها. والاقتصاد العراقي يتجه نحو هبوط مستوى الطلب والنشاط وإن الحجم المتوقع لتنقيد الدين يبقى دون التمويل المطلوب لتحاشي المزيد من البطالة والفتور. مهما بلغ تنقيد الدين في العراق لا يزداد الأنفاق الحكومي الى حجم يرفع الطلب الكلي الى التخوم القصوى للطاقة الإنتاجية المحلية ويولد موجات تضخمية، هذا مستبعد تماما. لكن من جهة أخرى لا بد من إبقاء مستوى الطلب الكلي منخفضا كي يبقى الطلب على السلع والخدمات المستوردة ضمن إمكانية إحتياجات البنك المركزي لسد فجوة العملة الأجنبية.

## خامسا // من إدارة الأزمة الى التنمية الاقتصادية:

ما أكثر التصورات الاستراتيجية والخطط والسياسات التي تناولت مستقبل الاقتصاد منذ مطلع خمسينات القرن الماضي والى يومنا، ولم تغفل الأهمية الحاسمة لتنوع مصادر الدخل، والتوظيف الكامل للقوى العاملة بإنتاجية متنامية، والعدالة الاجتماعية والعناية بالإنسان، وتقليل تفاوت التطور بين المناطق والحوضر والأرياف. وايضا استكمال البنى التحتية ومواصلة تطويرها، وتوفير السكن اللائق والارتقاء بالصحة والتعليم ... وكل ما يتمناه الناس.

وعند النظر في ايسر وأبرز حقائق الاقتصاد التي تكشف عنها البيانات، وتناولتها العديد من الدراسات، يظهر جليا ان تلك المدونات فقدت صلتها بموضوعها الأهم وهو بناء مقومات للنمو الاقتصادي وتطوير وتنوع الصادرات وتمويل الأنفاق العام باستقلال عن الربيع النفطي. كما أن فاعلية نظام الاقتصاد واطنة في الإنتاج ومهمات التطوير على نحو محير. وفي نفس الوقت تصطدم جميع المقترحات المتداولة لدى أوساط الخبرة ودوائر القرار بحلقة مفرغة تقاوم الأخرق وتحبس الاقتصاد لإدامة الوضع الراهن. في هذه المقالة موجز لأجرات إدارة الأزمة، ثم تصور لأهداف التنمية الاقتصادية ومسارها من اجل الحل الجذري بعيد الأمد. لكن التنمية وما تنطوي عليه من تحولات عميقة تبقى بعيدة المنال دون تغيير واسع في تنظيم الاقتصاد والإدارة الحكومية، وهو موضوع الحلقة القادمة.

### 1- تمويل العجز وتدبير الأمد القصير:

لقد بينت الدراسات السابقة، والمقالات التي أوجزتها بما فيها " عجز الموازنة العامة وتمويله في العراق"، ان هبوط قيمة صادرات النفط يعني عجزا ثنائيا في ميزان المدفوعات، الخارجية، والموازنة العامة. وأن العجز الأول هو الأخطر لكنه قابل للإدارة طالما لدى البنك المركزي إحتياجات: من الذهب وعملة أجنبية وإستثمارات خارجية عالية السيولة بما يزيد على ستين مليار دولار أواخر شهر مايو، أيار، من عام 2020

. إذ يمكن بذلك سد الفرق بين العملة الأجنبية المطلوبة من القطاع الخاص لتمويل مستورداته ومدفوعاته الأخرى وما تحوّلته وزارة المالية إلى البنك المركزي من قيمة صادرات النفط. أي أن الحكومة تنظر في إيرادات النفط من العملة الأجنبية، تضيف عليها التدفقات الممكنة من القروض الخارجية القائمة والجديدة، وتقتطع من هذا المجموع متطلبات إستيراداتها ومدفوعات إلتزاماتها الخارجية، وتحول الباقي وهو قليل إلى البنك المركزي، ويضيف البنك المركزي على هذا المبلغ من إحتياطياته أنفة الذكر ليستجيب لطلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية. وبأشرت الحكومة محاولاتها للحصول على قروض من الخارج، وكلما إزداد السحب على القروض الخارجية إزدادت مبيعات وزارة المالية من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي وساعدت على خفض معدلات إستنزاف إحتياطياته أنفة الذكر. بيد أن الاقتراض من الخارج يعني إضافة أعباء جديدة على موارد النفط في المستقبل القريب.

وتعتمد سلامة الاقتصاد على إمكانية استمرار هذه العملية الأساسية في إدارة الأزمة الحالية، وذلك بغض النظر عن فهم الدوائر الرسمية لأبعاد العجز والتفسير المربك للاقتراض من الخارج " موارد النفط لا تكفي للأنفاق ونقترض من الخارج لسد الفرق " .

أما الأجراءات الموازية والتي تعالج العجز الثاني فتتمثل في تدبير تمويل بالدينار العراقي للأنفاق الداخلي : رواتب وما إليها، وقيمة مشتريات سلعية وخدمية للأنفاق الحكومي التشغيلي، والقليل جدا من المدفوعات لمشاريع إستثمارية تحت التنفيذ. فما هي مصادر تمويل الأنفاق بالدينار العراقي: المصدر الأول قيمة مبيعات وزارة المالية من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي، وعندما يسقط المورد النفطي تنخفض المقبوضات من هذا المصدر كثيرا؛ والمصدر الثاني إيرادات من غير النفط الخام، ضرائب ورسوم وحصّة من أرباح المنشآت الاقتصادية الحكومية، ومبيعات موجودات وأملاك حكومية وما إليها؛ والمصدر الثالث القروض الداخلية وأغلبها من الجهاز المصرفي وللبنك المركزي الدور الرئيس في تسييرها. تلك هي عناصر وآليات إدارة الأزمة عام 2020 ، بسيطة ولا تتحمل التهويل والغموض.

تتوزع أرصدة الحكومة بالعملة الوطنية والأجنبية على حسابات مصرفية عدة وتتطلب كفاءة الإدارة نظاما محكما للسيطرة عليها أولا بأول. ونهاية يوم العمل، على مدار السنة، يوجد للحكومة رصيد بالدينار العراقي في الجهاز المصرفي الوطني؛ ورصيد بالعملة الأجنبية في الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والجهاز المصرفي الوطني. خلال يوم العمل التالي تعدل تلك الأرصدة بتدفقات داخلية وأخرى خارجة ثم أرصدة جديدة ... وهكذا.

وإن تمويل الأنفاق الحكومي وإدارته تقتضيان، إضافة على السيطرة المحكمة على حركة الأرصدة تلك، اعتماد نظام الموازنات النقدية Cash Budgeting System وهو معروف ومعمول به في العالم، ومنتشر للكاتب في أكثر من موقع بصيغة مبسطة مفهومة للجميع. ومن المعلوم أن العجز لا يدار بالعمل فقط على جانب الموارد بل والأستخدامات أيضا، ولذا من المتوقع خفض النفقات عموما والاقتصار على الضروري منها. بيد أن المبالغة في التقشف تُلحق ضررا في الاقتصاد والمجتمع لأن وظيفة الأنفاق الحكومي لا تقتصر على إدامة الخدمات العامة والأمن والدفاع ... وسواها. بل هو المحدد الرئيس للطلب الكلي، من خلال آثاره المضاعفة، وبالتالي حجم النشاط الاقتصادي ومكتسبات الدخل ومستوى المعيشة

لجميع العراقيين. فضلا عن أثره المباشر على حياة ملايين الناس التي تعتمد على رواتب العمل في الدولة والتقاعد والأعانات النقدية المنتظمة وغيرها.

## 2- التنمية الاقتصادية في الأمد المتوسط والبعيد:

من المتفق عليه ان في التنمية الاقتصادية فرصة تحرير العراق من مأزق الاعتماد على المورد النفطي الذي تعصف به تقلبات الأسعار في السوق الدولية، وما وراءها من سياسات المنتجين والمستهلكين، وربما ابعادها الاستراتيجية في الصراع على الدور والنفوذ في العالم، والمضاربات في أسواق النفط المالية المستقبلية... وغيرها. ولا شك في تعدد المسارات المحتملة للتنمية الاقتصادية، ضمن نطاق الأمكانية القصوى لنمو مجموع القدرات الإنتاجية إرتباطا بأنماط تخصيص الموارد بين إستخداماتها الاستهلاكية والاستثمارية، والتغير المنتظم في بنية الإنتاج وتشغيل القوى العاملة، ومسار تحولات شبكة العلاقات الاقتصادية الخارجية للعراق التي يعبر عنها التنوع التدريجي للصادرات، والمدخلات الأجنبية: في سلة الأستهلاك ومستلزمات الإنتاج وعناصر التكوين الرأسمالي. ولا يتسع المجال، هنا، لعرض تصور وافي عن إقتصاد المستقبل ومسار الانتقال والتحليل الذي يركز عليه ويمكن الرجوع اليه في ابحاث منشورة ، إنما التركيز على المسائل الأكثر جوهرية كما نرى:

- من الممكن تنمية الإقتصاد غير النفطي بمعدل سنوي أزيد من 8% حتى عام 2040، وبموازاته نمو ناتج النفط الخام والغاز ليتجاوز ضعف ما هو عليه الآن بدولارات عام 2020 ثابتة القوة الشرائية.

- زيادة الأسهم النسبي للزراعة والتعدين غير النفطي والصناعة التحويلية الى 35% من الناتج غير النفطي عام 2040 إنطلاقا من الوضع المتدنى الحالي وهو دون 10% .

- التصنيع المتجه للصادرات يقود عملية التنمية الاقتصادية وتتجاوز حصة الصناعة التحويلية من الناتج غير النفطي 25% عام 2040 ؛ والتركيز على الصناعات الكبيرة والثقيلة، وتنمية القدرة الوطنية على إستيعاب وتطوير التكنولوجيا.

- زيادة طاقة إستخراج النفط نحو 9 مليون برميل في اليوم، وإستخدام ما لا يقل عن 2.5 مليون برميل يوميا في الداخل أغلبها في التصفية عام 2040. ويفهم من تقارير الخبراء ان العراق بحاجة ماسة الى توريد المياه من الخليج لحقن المكامن النفطية في عملية الأستخراج لتقليل هدر المياه العذبة. كمية المياه المطلوبة ضخمة، ومن الضروري حماية الأراضي من الأضرار المحتملة لتصريف المياه المستخدمة.

- معالجة الغاز المصاحب وتطوير الغاز المستقل كي يتجاوز المجموع 90 مليار متر مكعب في السنة عام 2040. واعتماد توليد الكهرباء على الغاز أولا ومن المصدر المحلي، والمباشرة بتصدير كميات منه تدريجيا.

- زيادة الطاقة المنصوبة لتوليد الكهرباء الى 100 ألف ميغاواط عام 2040 . علما ان العجز في عام 2020 كبير حيث تقدر طاقة المحطات القائمة بحوالي 30 ألف ميغا واط والقابلة للتشغيل 16 ألف

والضياعات بنسبة 40%. وتوصف شبكات النقل والتوزيع بالكثير من النواقص ويساعد تحسينها على زيادة الأنتفاع من قدرات التوليد.

- مراجعة إستراتيجية الطاقة، وتعديلها وإعلان إلتزامها، بخصوص الصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط والغاز مادة أولية لها والصناعات كثيفة الطاقة، الحديد والألمنيوم والسمنت ... ، وتكاملها مع بقية الصناعات التي تقوم على الموارد الطبيعية المحلية ومنها الفوسفات والكبريت وغيرها. وبالارتباط مع إستراتيجية التصنيع المقاد بالصادرات إستهداف بناء سعات إنتاجية كبيرة في الحديد والبتروكيمياويات، وان يبلغ العراق في صناعة الأسمدة مستويات عالية بما فيها التصدير التنافسي.

- في الزراعة التركيز على تطوير جذري لشبكات الأرواء والمبازل. وإمتلاك مقومات عراقية للتحسين المستمر في البذور والتقوى والثروة الحيوانية، بالأنتفاع من افضل توظيف للعلوم البيولوجية التطبيقية والزراعية، والتجريب المنظم واسع النطاق. والبرمجة المسبقة للمستوردات الزراعية. والنهوض السريع بالصناعات الغذائية، وتكاملها مع سياسات الأسعار والأنتاج.

- أن تتصافر عمليات تطوير الطاقات الأنتاجية كي يرتفع إسهام الناتج من غير النفط الى حوالي 75% من مجموع الناتج المحلي. وتنمو الصادرات بأسرع من نمو الناتج ؛ وتشكل الصادرات من غير النفط الخام ما يزيد على نصف مجموع الصادرات وأغلبها، حوالي 80% من الصناعة التحويلية، و20% من الزراعة والتعدين غير النفطي وذلك عام 2040.

- وفي هذا السياق ترتفع نسبة النشطين إقتصاديا لأكثر من 32% من مجموع السكان، إذ تقدر في السنوات الماضية دون 28%؛ وتنخفض نسب البطالة والتشغيل الهامشي. وتزايد نسبة العمل الأجير والمنظم في الأنتاج الكبير.

الأستثمار:

والمقصود بالأستثمار التكوين الرأسمالي Capital Formation اي الأضافة الى الموجودات الحقيقية، العينية، في كافة ميادين إنتاج السلع والخدمات. ومن المعروف ان تطوير شبكات الأرواء والمبازل والبنى التحتية جميعها والأسكان كلها تندرج ضمن مفهوم الأستثمار. وليس من المبالغة القول ان تكوين رأس المال هو العملية الأساسية التي تستند إليها جميع عمليات التطوير الأخرى. وتقتضي التنمية الأقتصادية على هذا المسار:

- رفع الجهد الأستثماري كي يتجاوز تكوين راس المال 35% من الناتج المحلي الأجمالي في السنوات الأولى، وتنخفض هذه النسبة نحو عام 2040 وما بعده الى دون 30% ، نزولا الى 25%.

- يتولى القطاع العام، الحكومة والمنشآت العامة، ما يزيد على 60% من تكوين رأس المال لأن ثلثي الدخل يتولد حاليا في القطاع العام بما فيه مورد النفط ، إضافة على قدرته في تعبئة التمويل من مصادر عدة، وعوامل قوة أخرى.

- الخفض المستمر لكلفة التكوين الرأسمالي عبر تغيير شامل للنمط الحالي في إعداد وتنفيذ المشاريع والرقابة على عملية الاستثمار بمراحلها المختلفة. و إنسجاما مع خفض التكاليف، الأرتقاء بكفاءة العملية الاستثمارية، رفع معدل العائد الداخلي للاستثمار بالمقياس الاقتصادي الكلي. وبالنتيجة إتساق نمو الفائض والأجور وتحمل الضرائب او ما في حكمها في قطاع الأعمال العام. أي تتطلب التنمية الاقتصادية للخروج من المأزق تصميم الجهد الاستثماري لبناء إقتصاد غير نفطي ومن دلالاته القابلية الذاتية على تمويل حجم مناسب من الأنفاق الحكومي.

- تحكّم النشاط الاستثماري سياسة تخصيص وتوجيه بما يضمن إحداث التحولات البنوية المشار إليها آنفا. وضوابط للتكنولوجيا، واستخدام الطاقة، والعمل ، وخفض الأعتداع على المدخلات الأجنبية، والأسهام في الصادرات، وتمويل الأنفاق العام.

- إقتصار إجازة الاستثمار الأجنبي على الصناعة التحويلية، إضافة على الموجود منه في قطاع النفط والغاز بأشكال مختلفة وهو بحاجة الى مراجعة وإعادة تنظيم.

- يرتبط النجاح في إستكمال وتطوير البنى التحتية على النهوض بالجهد الاستثماري، كما تقدم، و تدابير أخرى تتصل بتغيير إدارة القطاع العام كما سيأتي. وأيضا، المباشرة في إعادة تصميم المدن، جميعها، لأستيعاب الواقع الحالي، بضمنه " العشوائيات، ما أمكن بأقل الخسائر، وإنصاف الفقراء، وتصحيح التجاوزات على حقوق الملكية، ملكية الحكومة والأفراد والكيانات الخاصة؛ وتعديل التصنيف الرسمي للأراضي بما يساعد على الأستيعاب القانوني لواقع الحال. وهذه العملية مشروحة في مكان آخر ومن السهل إعداد خطة عمل لأنجازها.

- إعداد برامج إستثمار حسب الأنشطة وتركيبها في برنامج وطني شامل بعيد الأمد، واستيعاب المشاريع تحت التنفيذ ضمن البرامج الجديدة. ويتطلب التوجه الجديد الفحص الدقيق للمشاريع المنجزة والملتزم بها لتشخيص مصادر المبالغة في التكاليف واسباب تدني المواصفات وتقييم التصاميم ومجريات الإدارة.

- في سياق ما تقدم من المنتظر: تجاوز العجز، نهائيا، في أبنية التعليم وبقية الخدمات العامة قبل عام 2025. وتحويل الملوثات عن الأنهار وتغطية كافة المدن بشبكات الصرف الصحي حوالي عام 2035.

والمباشرة لبناء شبكة حديثة للسكك الحديدية مواكبة للتقدم العالمي في هذا المجال وتوسيعها تدريجيا.

## سادسا // الصادرات غير النفطية

تعرض هذه المذكرة تقديرات لفجوة النقد الأجنبي في العراق خلال العامين القادمين، وهي اولية بطبيعة الأمر، وتذكر بدراسات سابقة حول العلاقة بين ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية. والتي أهملت، غالباً، نتيجة الإحساس بالوفرة النسبية من صادرات النفط وخاصة خلال طور الصعود في دورة الأسعار وانتظار عودتها زمن الهبوط. لا شك في اهمية كفاءة التصرف بالموارد النفطية لكن تطوير موارد جديدة هو الضمان الواقعي للحاضر ومستقبل الأجيال.

### 1- حركة الاستيرادات في العلاقة مع الدخل:

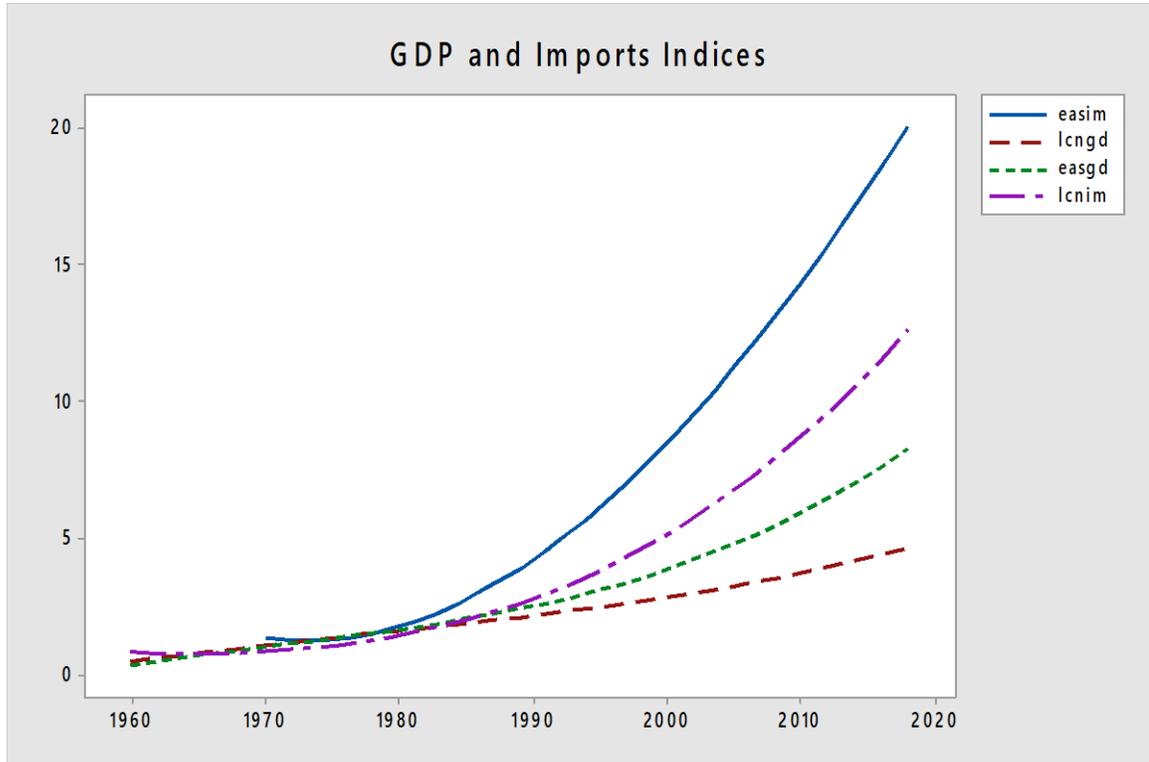
التنمية الاقتصادية هي عملية لحاق بالجزء الأكثر تطوراً من هذا العالم الذي ينزع نحو التماثل الاقتصادي والتقني والتنظيمي أكثر فاكثراً. وتتضمن، تلك العملية بالتعريف، النقل المستمر لفجوة متوسط الدخل للفرد ومثلها لأنتاجية العمل مع تزايد متوسط رأس المال للعامل والتقدم التقني. ويجري التقارب، عادة، في سياق تحولات عميقة يقودها التصنيع، ولا شك ان الانفتاح التجاري من السمات الواضحة للنمو المتعارف عليه لتلك العملية التاريخية وتؤكد البيانات من وجوه عدة. يتصور الكثير من المثقفين، والناشطين في صناعة الرأي العام، إمكانية ثبات حجم الاستيرادات أو حتى تناقصها عبر تعويض بعضها بإنتاج محلي. لكن التجارب قد بينت ان الدول مهما حاولت من سياسات، بما فيها إتخاذ تعويض الاستيرادات استراتيجية رئيسية لها، يبقى الطلب عليها ينمو، على الأغلب، بمعدلات تفوق نمو الناتج ( الدخل القومي). وتعاني الكثير من الدول النامية قيد ميزان المدفوعات، الخارجية، على برامجها الاستثمارية وإنفاقها الحكومي. ومن الحقائق التي لا بد من العناية بها ان التزايد المحتمل للمورد النفطي ادنى بكثير من النمو المطلوب للدخل القومي في العراق، بل حتى لا يجاري نمو السكان، ما يعني إقتراب العراق من القيد الذي تعانيه أكثر الدول، غير النفطية، ضمن المجموعة التي ينتمي إليها.

تلخص مرونة الطلب الداخلية على الاستيرادات مسيرة السباق بين المتغيرين ، وهي مقسوم معدل نمو الاستيرادات على معدل نمو الناتج أو الدخل. وعندما تتحرك الاستيرادات بأسرع من الدخل تكون المرونة أكثر من الواحد الصحيح، وهي كذلك كما يوضح الجدول (1). فعلى مستوى العالم بين سنتي 1970 و 2018 يتراوح تقدير مرونة الاستيرادات مع الناتج بين 1.56 و 1.70 وهي مرتفعة. وتفيد ان الدولة إذا ارادت تنمية إقتصادها بمعدل سنوي 7%، مثلاً، عليها ان تتوقع نمو الطلب على المستوردات بحوالي 11% سنوياً أو أكثر. هذا على فرض ان خصائص إقتصادها الوطني تماثل المتوسط العالمي على تنوعه وكذلك سياساتها. ومن دلالات هذا المؤشر ان الخفض المنتظم للطلب على النقد الأجنبي يواجه مقاومة تلقائية من طبيعة الأقتصاد المعاصر وآليات عمله. ولذا انتهت العديد من المحاولات الى إنتهاج السبيل الأكثر إنسجاماً مع النمط السائد للتطور، حتى الآن، وهو التوسع في القدرات الأنتاجية للتصدير. ومن المعلوم، لأن أستيرادات العالم بأكمله هي الصادرات ذاتها، فالمرونة العالية للأستيرادات مع الناتج العالمي هي ذاتها للصادرات أيضاً. بتعبير أبسط ان كبح الأستيرادات حركة عكس المسار بينما توسيع الصادرات مع التيار.

المشهور عن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إعتادها استراتيجية تصنيع تقوم على تعويض المستوردات بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع ثمانينات القرن الماضي. بينما ركزت دول آسيا، عموماً، بدءاً من اليابان، والعديد من الدول، والى الصين على التصنيع للتصدير. ويبدو ان النجاح في التصنيع والتصدير قد ساعد دول آسيا حتى بمقياس مرونة الطلب على الأستيرادات. في الجدول (1) كانت المرونة في آسيا والمحيط الهادي، وكوريا الجنوبية، أدنى من أمريكا اللاتينية والمتوسط العالمي. ولا تستبعد هذه النتيجة، منطقياً، فالمنتجات التي تنجح في المنافسة الخارجية هي كذلك في السوق الداخلية.

### الشكل (7)

الارقام القياسية للناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات من السلع والخدمات  
في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادي



المصدر: إعداد الباحث، البيانات من موقع البنك الدولي WDI.

يقارن الشكل (7) بين أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادي، المنحنيات لمناسيب الناتج المحلي الأجمالي والاستيرادات الى سنة الأساس 1970 ، والمسافة بين منحنيات الناتج ونظيراتها للأستيرادات توضح نتيجة تجاوز الثانية للأولى في سرعة الحركة. المنحنى الأسفل lcnigd مسار الناتج لأمريكا اللاتينية، والذي فوقه ناتج آسيا easgd؛ والثالث lcnim إستيرادات المجموعة اللاتينية؛ والأعلى easim استيرادات آسيا.

## جدول رقم (1)

### استجابة الاستيرادات من السلع والخدمات للدخل (الناتج)

ملاحظات	مرونة الاستيرادات للدخل (الناتج)			المدة	الدول والمؤشرات
	المتوسط	الأعلى	الأدنى		
- الاستيرادات من السلع والخدمات بالدولار والأسعار الثابتة.	1.633	1.701	1.564	-1970 2018	العالم
- حسب المرونة من معدلات النمو الاتجاهية الآسية؛ ثم من معادلة انحدار مزدوجة اللوغاريتمات دون متخلفات؛ وبعدها مع المتخلفات الأولى.	1.627	1.651	1.602	-1960 2018	أمريكا اللاتينية والكاريبي
المتغير التفسيري هو الناتج المحلي ، اي ان الأسعار مستبعدة.	1.444	1.495	1.393	-1970 2018	آسيا والمحيط الهادي
- مصدر البيانات: موقع البنك الدولي WDI.	1.491	1.507	1.476	-1960 2018	كوريا الجنوبية

المصدر: إعداد الباحث ، البيانات من موقع البنك الدولي WDI.

## 2- فجوة النقد الأجنبي والصادرات غير النفطية:

لتقدير إيرادات الصادرات النفطية ننتقل من وضع ابتدائي اعتيادي تمثله سنة 2020 ، على فرض الأستمرار عن السنة السابقة دون أزمة كورونا. كان متوسط سعر برميل النفط العراقي بين ايار 2019 وكانون الثاني 2020 تقريبا 60.4 دولار، ونفترض ثباته حتى عام 2040 بالقوة الشرائية للدولار عام 2020 ، أي ان السعر الأسمي للنفط يزداد بمعدل نمو أسعار المستوردات في العالم. والمتوسط اليومي لصادرات النفط 3.531 مليون برميل، من بيانات وزارة النفط للأشهر التسعة تلك، وهي الأساس لحساب قيمة الصادرات النفطية لكل السنوات . وبذلك فإن قيمة صادرات النفط لسنة الأبتداء في الوضع الأعتيادي، 77.850 مليار دولار، مقدرة بالسعر أنفا . تنمو الصادرات النفطية بمعدل سنوي 2% وهو أعلى من معدل النمو العالمي للطلب على النفط. إلا ان قيمة صادرات النفط الفعلية لسنتي 2020 و2021 عدلت لتقترب من واقع الأزمة.

ويبدأ تقدير الطلب على النقد الأجنبي من قيمة صادرات النفط أنفا كما لو أنها مقبوضات توازنية ليكون بذلك طلب سنة الأبتداء 77.850 مليار دولار. ولو رجعنا الى متوسط المبيعات من نافذة البنك المركزي للأشهر التسعة أنفا تكون المبيعات السنوية 53.299 مليار دولار أي ان الباقي للقطاع العام 24.550 مليار دولار وهو بالكاد يكفي لسنة إعتيادية. وثمة إجراءات تُقترح بين أونة وأخرى لخفض الطلب على العملة الأجنبية منها في قطاع الطاقة وأخرى تعالج طلب القطاع الخاص. وبذلك، وعلى فرض إتخاذ تلك التدابير يمكن إفتراض مستوى أدنى للطلب على النقد الأجنبي سنة الأبتداء وهو 60 مليار دولار.

ومن ثم نحتاج الى تصور مسار الطلب على العملة الأجنبية: إن الأستيرادات من السلع والخدمات تتجاوز 90% من الطلب على النقد الأجنبي، ولذا نعتد معدل نمو الأستيرادات لنمو مجموع الطلب عليها. وبما ان العراق في الوضع الابتدائي يتصف باستخدام غير مقيد للنقد الأجنبي، أرتباطا مع المورد النفطي ، وتناسبه مع الدخل القومي، لذا من الممكن إختيار أدنى مرونة طلب وهي لاسيا والمحيط الهادي. وهي مبينة في الجدول (1) ومقدارها 1.393 لحساب المعدل السنوي لنمو الطلب مع مقترحين لنمو الناتج المحلي 6% و 8%. وبذلك يكون النمو الأدنى 8.358 % سنويا والأعلى 11.144 % سنويا. ويتحرك الطلب على النقد الأجنبي بالمعدلين أنفا إنطلاقا من مستويين لسنة الأبتداء 60 مليار دولار و 77.850 مليار دولار. ويعرض الشكل البياني (8) مورد النفط ومسارات الطلب على العملة الأجنبية ويرمز للمسارات di مع المستوى الأبتدائي الأدنى و dh مع المستوى الأبتدائي الأعلى ويضاف الى جانبيهما معدل نمو الناتج ؛ ولمورد النفط oe، والمسافة بين منحى المورد النفطي وتلك المنحنيات قياس لفجوة النقد الأجنبي التي تنتظر الصادرات غير النفطية لملئها، ولا بد منها وبخلافه يختنق إقتصاد العراق.

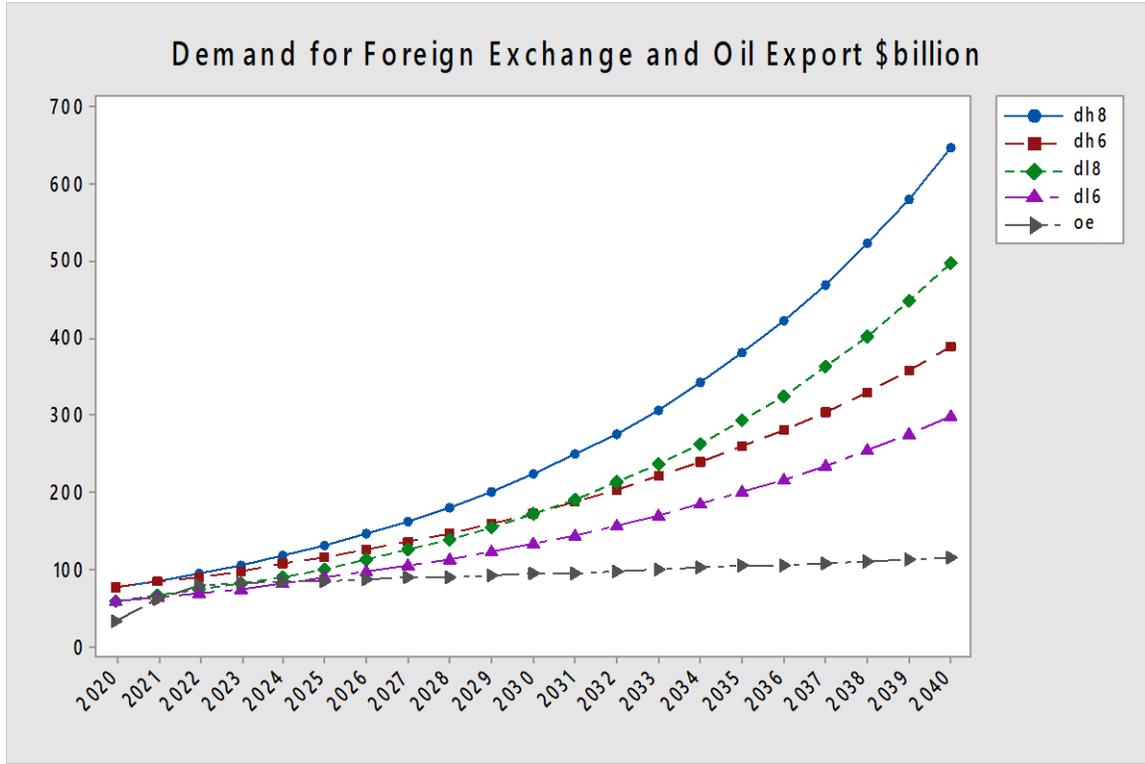
ويمكن تقدير إجمالي القيمة المضافة ، الاندثار والصافي، بنسبة 45% من قيمة الأنتاج وهي قيمة السلع المصدرة ، وأيضاً تقدير صافي رأس المال المطلوب لأقامة الأنشطة التصديرية الجديدة. وهذه حسابات تقريبية لأيضاح النطاق الكمي لحركة المتغيرات، وتقوم على ان نسبة رأس المال الصافي الى صافي القيمة المضافة 3.25 من دراسات سابقة.

ويخلص الجدول (2) صادرات النفط والصادرات غير النفطية وصافي راس المال المطلوب على المسارات الأربعة. وقد بين الحساسة العالية لتقديرات الصادرات غير النفطية تجاه معدل نمو الناتج المحلي ، وتبعاً لذلك رؤوس الأموال الصافية المطلوبة لإقامة الطاقات الأنتاجية للتصدير. وفي عام 2040 حتى مع معدل متواضع لنمو الناتج، ومستوى ابتدائي منخفض للطلب على العملة الأجنبية، يقتضي التوازن تجاوز الصادرات غير النفطية لصادرات النفط في القيمة. وعندما يرتفع معدل نمو الناتج الى 8% سنويا، ويبقى التصرف بالعملة الأجنبية على غرار المدة السابقة لعام 2020، يشترط التوازن زيادة معجلة بالصادرات غير النفطية بحيث تتجاوز صادرات النفط عام 2030. ولا يجوز للإدارة الأقتصادية التهوين من مخاطر قيود ميزان المدفوعات الخارجية على إداء الأقتصاد الوطني وتنميته.

مثل هذه الحسابات المستقبلية تراجع بصفة مستمرة لتساعد على تصور حجم المشكلة وفرص الطوير عبر معالجتها بمنظور الأمد البعيد. ومن المفيد، وربما ضروري، المباشرة بتهيئة برنامج إستثماري لتطوير الصادرات غير النفطية، ودون تأخير، إذ يتطلب وقتاً ودراسات. ونشير، ايضاً، الى أبحاث سابقة أوضحت ان قطاع الصناعة التحويلية هو الميدان الطبيعي لبناء القدرات التصديرية لأسباب مذكورة في محلها. ولذا نقترح ان تكون 70% من الصادرات المستهدفة في الصناعة التحويلية والباقي للزراعة والتعدين غير النفطي. في الصناعة التحويلية والتعدين غير النفطي يتطلب الأمر إعداد مشاريع بعينها، إعداداً متقناً، اما الزراعة فالصادرات منها تابعة لتنمية مجموع القدرات الأنتاجية وسياسة الأنتاج والتجارة الخارجية الزراعية.

الشكل رقم (8)

مورد صادرات النفط و الطلب على النقد الأجنبي في العراق للمدة 2020- 2040



المصدر: إعداد الباحث. المنحنى الأسفل مورد العملة الأجنبية من المصدر النفط؛ والمنحنيات الأعلى تقديرات الطلب على العملة الأجنبية استنادا تحليل التجربة الدولية ، آتفا، والفرضيات المبينة.

جدول (2)

صادرات النفط الخام والصادرات غير النفطية وصافي رأس المال الثابت في الأنشطة الجديدة للتصدير

مليار دولار بالقوة الشرائية لعام 2020

صافي رأس المال الثابت لأنشطة التصدير غير النفطية				الصادرات غير النفطية				صادرات النفط الخام	السنة والمؤشر
الطلب الابتدائي الأعلى		الطلب الابتدائي الأدنى		الطلب الابتدائي الأعلى		الطلب الابتدائي الأدنى			
نمو الناتج المحلي سنويا		نمو الناتج المحلي سنويا		نمو الناتج المحلي سنويا		نمو الناتج المحلي سنويا			
%8	%6	%8	%6	%8	%6	%8	%6		
47.9	31.6	16.4	3.8	46.1	30.3	15.8	3.7	86.0	2025
134.2	82.0	80.8	40.6	129.0	78.8	77.7	39.0	94.9	2030
286.0	160.9	195.5	99.1	275.0	154.7	187.9	95.2	104.8	2035
549.6	282.9	396.0	190.4	528.5	272.0	380.8	183.1	115.7	2040

المصدر : إعداد الباحث.

لقد قَدّمت وثيقة استراتيجية الطاقة، عام 2012، أفكارا ومؤشرات لها صلة وثيقة بموضوع هذه المذكرة. ولذا من المفيد تحديث الوثيقة وإستكمالها وإدماجها في قوام البرنامج الإستثماري للصناعة التصديرية ويقتصر البرنامج الإستثماري للصادرات غير النفطية، في الصناعة التحويلية والتعدين غير النفطي، على الوحدات الإنتاجية الكبيرة والشركات الكبرى. ولذا فإن الحكومة وحدها تستطيع بلورة المشاريع للقطاع العام والخاص أيضا. والتعاون مع الأخير للتوجه نحو الحجم الكبير لاستيعاب التكنولوجيا والتمكن من تطويرها في المستقبل.

### كلمة ختام:

البرنامج الاستثماري لتطوير قدرات التصدير، من غير النفط الخام، بالعلاقة مع التصنيع هو المكون الرئيس لاستراتيجية مناسبة لتنمية إقتصاد العراق. ونود تأكيد خلاصة ما استنتجنا، من دراسة تجارب دول شرق آسيا والعراق، بأن التنمية الاقتصادية بمضمون التحولات العميقة ومواصلة عملية اللحاق من غير الممكن تصورها بالسياسات والتشريعات وتعبئة التمويل المطلوب لبرامج الأستثمار. نعم هذه ضرورية لكنها تكميلية ولا فاعلية لها دون الإدارة المباشرة لعمليات الأستثمار والتطوير، تتولاها القيادة السياسية. والمكون الثاني منهج جديد للتطوير المستمر في البنى التحتية وهو خارج نطاق هذه الدراسة، ويتطلب تغييرا جذريا في إدارة الأستثمار الحكومي. التنمية الاقتصادية لا تنجزها سوى الدولة التنموية بمضمون الإدارة المباشرة.